سلطنة عمان
وزارة التعليم العالي

بيان وزارة التعليم العالي
أمام مجلس الشورى

٧ ديسمبر
٢٠١٦م

بيان وزارة التعليم العالي أمام مجلس الشورى

٧ ديسمبر ٢٠١٦م

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

المحتوى

المحاور		رقم الصفحة
المحور الأول سياسات التعليم العالي في السلطنة		١١
١ – ١	دور وزارة التعليم العالي في رسم سياسات التعليم العالي وتنفيذها	١١
١ -٢	سياسات القبول للدراسات الجامعية الأولى (داخل السلطنة وخارجها)	١٥
١-٣	سياسات القبول للدراسات العليا	١٨
المحور الثاني الاستراتيجيات والخطط الخمسية		٢٣
٢-١	التعليم العالي في الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠	٢٣
٢-٢	الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ -٢٠١٥)	٢٧
٢ – ٣	الخطة الخمسية التاسعة: مرئيات الوزارة وبرامجها التنفيذية وآثار انخفاض أسعار النفط على خطط وبرامج وزارة التعليم العالي	٣٦
٢-٤	مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل	٣٨
المحور الثالث كليات العلوم التطبيقية		٤٩
٣-١	كليات العلوم التطبيقية: الواقع الحالي والرؤية المستقبلية	٤٩
٣-٢	تلبية احتياجات التعليم المدرسي من المعلمين والمعلمات	٦٢
٣-٣	سياسات التوظيف في كليات العلوم التطبيقية	٦٤
٣-٤	معايير الترقيات العلمية في كليات العلوم التطبيقية	٦٥
المحور الرابع التعليم العالي الخاص		٦٩
٤-١	واقع التعليم العالي الخاص	٦٩

	المحاور	رقم الصفحة
٤-٢	ضمان الجودة في التعليم العالي الخاص	٧٧
٤-٣	معايير الترخيص لإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة	٧٩
٤ – ٤	سياسات التوظيف في مؤسسات التعليم العالي الخاصة	٨١
٤-٥	معايير الترقيات العلمية في الجامعات والكليات الخاصة	٨١
المحور الخامس الإسكان الطلابي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة		٨٥
٥-١	الإسكان الطلابي في كليات العلوم التطبيقية	٨٥
٥ – ٢	الإسكان الطلابي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة	٨٦

قائمة بالجداول الاحصائية

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢-١	سياسات الرؤية المستقبلية للتعليم العالي وما تمَّ تنفيذه من قِبل وزارة التعليم العالي	٢٤
٢-٢	المؤشرات الكمية للرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ ومؤشرات إنجاز التعليم العالي	٢٦
٢-٣	مؤشرات الالتحاق بالتعليم العالي خلال الخطة الخمسية الثامنة	٢٨
٢-٤	نسب التعمين في الهيئة الاكاديمية والهيئة الاكاديمية المساندة والهيئة الإدارية في كليات العلوم التطبيقية والجامعات والكليات الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م	٣٢
٢-٥	مؤشرات الخدمات الإلكترونية في وزارة التعليم العالي خلال الخطة الخمسية الثامنة	٣٤
٣-١	نسبة إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية لكليات العلوم التطبيقية	٥٠
٣-٢	الجوائز التي حصل عليها طلبة كلية العلوم التطبيقية	٥٣
٣-٣	المؤسسات وأعداد الطلبة في برنامج التبادل الطلابي في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤ م والعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٥م	٥٦

قائمة بالأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
٢-١	عدد المقيدين ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨ -٢٢) من العمانيين في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م	٢٩
٢-٢	توزيع الباحثين عن عمل النشيطين من حملة الدرجة الجامعية حسب النوع الاجتماعي في يونيو ٢٠١٦م	٤٠
٢-٣	نسب توظيف الخريجين حسب التخصص والنوع الاجتماعي في عام ٢٠١٤م.	٤١
٣-١	الطلبة المقيدين بكليات العلوم التطبيقية حسب التخصصات في العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١م	٥١
٤-١	الطلبة المقيدين بالتعليم العالي في المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)	٧٠
٤-٢	توزيع الطلبة المقيدين في الدرجة الجامعية الاولى حسب المجال الدراسي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥	٧٢
٤-٣	بحوث الطلبة المعتمدة ضمن برنامج دعم بحوث الطلبة لمجلس البحث العلمي في عام ٢٠١٥م	٧٤
٤-٤	توزيع الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة حسب المؤهل العلمي في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م.	٧٦
٥-١	عدد المساكن الطلابية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م	٨٧

المحور الأول

سياسات التعليم العالي في السلطنة

المحور الأول

سياسات التعليم العالي في السلطنة

١ – ١ دور وزارة التعليم العالي في رسم سياسات التعليم العالي وتنفيذها

يتطلب رسم وصياغة السياسات العامة للتعليم التي يتوقع لها النجاح والاستمرارية مشاركة أصحاب العلاقة كافة؛ لكي يكونوا شركاء فاعلين في مراحل التطبيق لاحقاً. ومن جانب آخر، فإن تقييم ومراجعة السياسات لا يتأتى إلا بعد تنفيذها؛ فكلما كانت الجهة المنفذة عضو مشارك في رسم وصياغة هذه السياسات نتج عنه كفاءة في التنفيذ. وانطلاقاً من ذلك، جاء إنشاء مجلس التعليم الموقر تلبيةً للحاجة الملحة إلى تنسيق جهود كل الجهات ذات العلاقة بقطاع التعليم وليمثل المظلة التي تنضوي تحتها تلك الجهات كي تخرج سياسات التعليم التي يرسمها المجلس متوافقة مع متطلبات التعليم بمختلف مراحله ومستوياته وانواعه.

وفي إطار الاختصاصات المحددة للوزارة فإنها تقوم بإصدار اللوائح التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي التابعة لها التي تنظم العمل الأكاديمي والإداري وشؤون الطلاب، واللوائح المنظمة للقبول بالتعليم العالي والابتعاث. وفضلًا عن ذلك تساهم الوزارة في رسم سياسات التعليم العالي من خلال بعدين:

البعد الأول: العمل مع المجالس والهيئات المعنية بالتعليم العالي.

البعد الثاني: إعداد المقترحات والدراسات الهادفة إلى تطوير التعليم العالي.

البعد الاول: العمل مع المجالس والهيئات المعنية بالتعليم العالي

١ - مجلس التعليم

حدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨) اختصاصات مجلس التعليم من ضمنها رسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة. ويكمن دور وزارة التعليم العالي في رسم سياسات التعليم من خلال عضويتها في مجلس التعليم، ومن أبرز مساهماتها في رسم السياسات الخاصة بالتعليم العالي هي إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠، وإعداد قانون التعليم العالي.

٢ - المجلس الأعلى للتخطيط

كلف المجلس الأعلى للتخطيط الأمانة العامة للمجلس بإعداد الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ -٢٠٢٠). وقامت الأمانة العامة للمجلس بإجراء تقييم شامل لأداء الاقتصاد العماني خلال الخطط التنموية السابقة والتعرف على ما تم تحقيقه من أهداف الرؤية المستقبلية (٢٠٢٠) بمشاركة بعض المؤسسات الدولية، ومؤسسات أكاديمية متخصصة، وممثلين عن الوزارات والهيئات. وتحقيقًا لهذا الغرض فقد نُظِّمَتْ عدد من الحلقات النقاشية، وورش العمل والحوارات مع القطاعات الهامة ومنها قطاع التعليم. وشارك ممثلو وزارة التعليم العالي بالورشة الخاصة بقطاع التعليم.

وقدم المجلس الاعلى للتخطيط في نهاية الورشة في فبراير ٢٠١٥م وثيقة تضمنت تقييم الوضع الحالي لقطاع التعليم ومبادرات مقترحة لتضمينها في الخطة الخمسية التاسعة، وقامت الوزارة بدراستها وأرسلت ملاحظاتها إلى فريق العمل في المجلس الأعلى للتخطيط.

وناقشت الوزارة مع الأمانة العامة لمجلس التعليم أولويات قطاع التعليم التي ترى من الضروري البدء بها في الخطة الخمسية التاسعة في ضوء الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ وقد رُفِعَتْ إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط.

٣ - الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

تعمل الوزارة مع الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لضمان جودة التعليم العالي؛ فقد شاركت الوزارة في فريق إعداد وثيقة التصنيف المعياري للتعليم العالي في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٩ الذي يعمل على تصنيف كل مجالات التعليم. ويساعد هذا الإطار على تنظيم المعلومات التي تشمل المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالحقول الدراسية.

كما شاركت الوزارة بمجموعة من موظفيها من ذوي الخبرة في فريق إعداد الإطار الوطني للمؤهلات العلمية الذي تعده الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الذي يتضمن كل أنواع ومستويات التعليم وأنماطه المختلفة، وتحديد نواتج التعلم من حيث سمات الخريجين الخاصة بكل مستوى من مستويات الشهادة التعليمية ويبين المسارات للانتقال من مؤهل إلى آخر.

وباركت الوزارة تأسيس الشبكة العمانية للجودة في عام ٢٠٠٦م التي تهدف إلى ربط مؤسسات التعليم العالي ببعضها بهدف تبادل الخبرات والمعلومات وممارسات الجودة فيما بينها من خلال تنظيم الورش التدريبية والمؤتمرات التي تساهم في تعزيز القدرات في مجال الجودة. وتمثل الشبكة حلقة وصل فاعلة بين قطاع التعليم العالي وبين الوزارة ومختلف الجهات ذات الصلة، وتعمل الشبكة باستقلالية تامة عن الوزارة.

٤ - مجلس البحث العلمي

يعمل مجلس البحث العلمي على تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية وتؤول إليه مسؤولية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المهتمة بشؤون البحث العلمي، ويشغل وزير التعليم العالي في المجلس منصب نائب الرئيس. وتساهم وزارة التعليم العالي من خلال عضويتها في المجلس في رسم سياسات وبرامج دعم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي. وعملت على تحقيق الربط الإلكتروني لمؤسسات التعليم العالي التابعة لها بمجلس البحث العلمي مما يتيح للباحثين من هذه المؤسسات من المساهمة في البرامج التي يقدمها المجلس للباحثين ومنها برنامج المنح البحثية المفتوحة، وبرنامج بحوث الطلبة، وبرنامج بحوث الخريجين. كما حثت مؤسسات التعليم العالي التابعة لها للاستفادة من برنامج الكراسي البحثية لتمويل إنشاء كراسي بحثية متخصصة فيها مما يعزز ويدعم البحث العلمي في هذه المؤسسات.

البعد الثاني: إعداد المقترحات والدراسات التي تهدف إلى تطوير التعليم العالي

تعمل وزارة التعليم العالي على إعداد الدراسات والتقارير الدورية التي تتناول الموضوعات التي من شانها تطوير التعليم العالي وكذلك مقترحات لمعالجة التحديات التي يواجهها؛ -فعلى سبيل المثال لا الحصر- قدمت الوزارة مقترحا لإنشاء مركز بحوث التعليم وسوق العمل ليتولى القيام بالدراسات والأبحاث عن سوق العمل العماني ومتطلباته ونظام التعليم وخصائصه بما يؤدي إلى تحقيق المواءمة بمفهومها الواسع بين التعليم وسوق العمل. وقد أصدر مجلس التعليم قراراً بإنشاء المركز الوطني لرصد احتياجات سوق العمل وتكون تبعيته للمجلس الأعلى للتخطيط. كما نفذت الوزارة مسوحات الخريجين، ومسح ارباب العمل، ومؤشرات الأداء. ورفعت نتائج هذه الدراسات إلى مجلس التعليم والجهات الأخرى المعنية بالتعليم العالي. ويقوم مركز القبول الموحد بإعداد تقرير سنوي عن بيانات المقبولين من خلال عدة مؤشرات منها توزيع المقبولين حسب التخصصات العلمية والإنسانية، والنوع، وتوزيعهم على محافظات السلطنة، وتأثير المواد التي درسها الطالب في دبلوم التعليم العام على قبوله في البرامج الدراسية، والمقاعد الشاغرة. ويعمل المركز على دراسة فيما إذا كان هناك اتجاه عام أو ظاهرة تسود البيانات على مدى فترة زمنية، ويقدم توصيات لتنظيم القبول بمؤسسات العالي للسنوات التالية. ويرفع التقرير السنوي إلى مجلس التعليم.

وتولي الوزارة اهتماما بالتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتعليم العالي ومن أبرزها: تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وتقارير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. كما أعدت هيئات ومؤسسات دولية دراسات متعددة عن الباحثين عن عمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون تناولت مشكلة ارتفاع الباحثين عن عمل من فئة الشباب من حملة المؤهلات الجامعية، وشخصت أسباب ارتفاع هذه الظاهرة وقدمت مقترحات لمعالجتها. وقد عملت الوزارة على دراسة هذه التقارير والدراسات للاستفادة مما ورد فيها من مقترحات بما يتوافق مع قطاع التعليم العالي وسوق العمل في السلطنة ورفعت هذه الدراسات الى مجلس التعليم والجهات الأخرى المعنية بالتعليم.

أما بشأن تنفيذ سياسات التعليم العالي فإنه وفي إطار اختصاصات الوزارة المحددة لها، تعد الوزارة بتقسيماتها الإدارية المختلفة والمؤسسات التابعة لها جهة منفذة لسياسات مجلس التعليم من خلال إعداد اللوائح التنفيذية واصدار القرارات الوزارية. وتتبع الوزارة النهج التشاركي عند صياغة اللوائح المنفذة للسياسات العامة للتعليم العالي، حيث تقوم بإشراك جميع الأطراف المعنية. وتحرص على متابعة تنفيذ تلك السياسات من خلال تشكيل فرق عمل تقوم بزيارات ميدانية لمؤسسات التعليم العالي التابعة لها (كليات العلوم التطبيقية والجامعات والكليات الخاصة) وفق أهداف محددة.

١ - ٢ سياسات القبول للدراسات الجامعية الأولى (داخل السلطنة وخارجها)

تضطلع وزارة التعليم العالي بتنظيم قبول الطلبة العمانيين -من خريجي شهادة دبلوم التعليم العام أو ما يعادلها بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والبعثات والمنح الدراسية-وتنسيقه من خلال مركز القبول الموحد. كما تقوم الوزارة بتنفيذ إجراءات الابتعاث الخارجي والداخلي ومتطلباتهما من خلال المديرية العامة للبعثات، وكذلك المنح المقدمة لطلبة الدول الشقيقة والصديقة للدراسة بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالسلطنة تحت مظلة البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي. كما تحرص الوزارة على توجيه الجامعات والكليات الخاصة نحو أهمية استيفاء شروط الالتحاق بها للطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة.

وتقوم السياسة التعليمية بالسلطنة على ضمان إتاحة فرص المنافسة للالتحاق بالتعليم العالي لكل الطلبة المستوفين لشروط القبول من مخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله من الذكور والإناث على وجهٍ سواء. وبناء على ذلك عمل مركز القبول الموحد منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦ م على وضع سياسات موحدة للقبول تضمن الفرص المتساوية لجميع الطلبة المتقدمين عبر نظام إلكتروني ومن خلال إجراءات واضحة ومحددة. وعملًا على تحقيق مبدأ العدالة والشفافية لكل متقدم للالتحاق بالتعليم العالي؛ شُكِّلَتْ لجنة للتظلمات يكون كلُّ أعضائها من خارج الوزارة لضمان عملها بحرية واستقلالية، تختص في البتِّ في التظلمات المقدمة من الطلبة المتقدمين للالتحاق بالتعليم العالي.

وبهدف تنظيم العمل في إجراءات التسجيل والقبول صدرت اللائحة التنظيمية بنظام القبول الموحد بالقرار الوزاري رقم (٢٠١١/٨). ولمواكبة المستجدات التي تطرأ سنويًا في قطاع التعليم العالي حرصت الوزارة على مراجعة اللائحة وموادها القانونية، والعمل جارٍ على تحديثها بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي.

وتصنف المقاعد الدراسية للالتحاق بالتعليم العالي إلى:

- مؤسسات التعليم العالي الحكومية: وهي جامعة السلطان قابوس وكليات العلوم التطبيقية والكليات التقنية والكلية التقنية العسكرية وكلية العلوم الشرعية وكلية الدراسات المصرفية والمعاهد الصحية ومراكز التدريب المهني ومعاهد تأهيل الصيادين.

- البعثات والمنح الداخلية للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة: حيث توفر الحكومة (٩٦٣٨) بعثة سنويًا. وتطبِّق وزارة التعليم العالي آلية معتمدة من مجلس التعليم لتوزيع البعثات الداخلية على مؤسسات التعليم العالي الخاصة، تتضمنُ سبعة معايير غطت البنية الأساسية لها، والتزام مؤسسة التعليم العالي الخاصة بتنفيذ التوصيات الواردة في كل من تقارير تدقيق الجودة الصادرة من الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وتقارير الزيارات الميدانية التي تنفذها الوزارة، وتقارير المؤسسات الشريكة، والتزام المؤسسات باللوائح وتوفير بيانات الطلبة، وجودة النظم الإلكترونية، وعدد من مؤشرات الأداء، ونسب التعمين في الهيئات الأكاديمية والمساندة والإدارية، وتوفر السكن الجامعي. وحددت وزن لكل معيار من المعايير المذكورة حسب أهميته لجودة التعليم العالي الخاص.

- البعثات والمنح الخارجية: حيث توفر الحكومة سنويا (١٦٤٣) بعثة خارجية للدرجة الجامعية الأولى لحملة دبلوم التعليم العام. وتقوم سياسة الابتعاث الخارجي المعتمدة من مجلس التعليم على تنويع دول الابتعاث لتحقيق الأهداف التالية:

- الاستفادة من المدارس العلمية المتنوعة ولا سيما في المهن المهمة مثل: الطب، والهندسة، والتقنية، والعلوم وغيرها.
- إيجاد مقاعد التخصصات النادرة في الدول المتقدمة والجامعات المرموقة وفقاً لاحتياجات كل مرحلة.
- إتاحة الفرصة للطلبة لتعلم لغات متعددة بهدف معرفة ثقافات الشعوب الأخرى.
- تحقيق التوازن في تنويع التعاون الثقافي والأكاديمي مع الدول الشقيقة والصديقة.
- تجنب تكدس الطلبة العمانيين في بلد واحد.
- التعريف بالهوية الثقافية العمانية، ونشرها بين الشعوب الأخرى.

- مقاعد للطلبة من ذوي الإعاقة

إيمانا بإعطاء الطلبة من ذوي الإعاقة حقهم في التعليم، وانسجاما مع توجهات المجتمع الدولي والمنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان بهذا الشأن، تعمل وزارة التعليم العالي على توفير فرص الالتحاق بالتعليم العالي لمخرجات دبلوم التعليم العام من ذوي الإعاقة.

وتخصص الوزارة (٥٠) بعثة داخلية سنويًا لهذه الشريحة من الطلبة للدراسة في الجامعات والكليات الخاصة التي تتوفر فيها البنى الأساسية اللازمة حيث قُبِلَ (٣١) طالب وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م. أما البعثات الخارجية فقد خصصت الوزارة (٥٠) بعثة خارجية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م والتحق (٢١) طالب وطالبة. ونظرًا لصعوبة تأقلم بعض الطلبة المبتعثين من ذوي الإعاقة للدراسة في الخارج عملت الوزارة على تشجيع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على توفير المتطلبات اللازمة لهذه الشريحة من الطلبة للدراسة فيها.

تجدر الإشارة إلى أن الإعاقات التي يشملها برنامج البعثات المشار إليها قد حُدِّدَت بعد التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية.

- البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي

يتمثل البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي في المنح الدراسية التي تقدمها السلطنة للدول الشقيقة والصديقة؛ لتعزيز التواصل الإنساني والثقافي بين السلطنة ومختلف دول العالم، أضِف إلى ذلك أنَّه يُعدُّ نافذة رئيسية يطل منها العالم على السلطنة ببعدها الحضاري وعمقها التاريخي. كما يأتي البرنامج المذكور في إطار المنح الدراسية المتبادلة مع الدول الشقيقة والصديقة التي توفر منحاً لطلبة السلطنة للدراسة في مؤسسات التعليم العالي في تلك الدول.

وأقر مجلس الوزراء الموقر في جلسته رقم (٢٠٠٩/٦) البرنامج. وتقوم وزارة التعليم العالي وبالتنسيق مع وزارة الخارجية بالإشراف على هذا البرنامج من خلال آلية تنظِّم كيفية التعامل مع الطلبات الواردة من مختلف الدول للحصول على مقاعد دراسية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. وقد قدمت السلطنة (٣٢١) منحة دراسية خلال الأعوام (٢٠٠٩ -٢٠١٦ م) توزعت على عدد من الدول العربية والآسيوية والأفريقية.

١-٣ سياسات القبول للدراسات العليا

تشرف وزارة التعليم العالي على البرنامج الوطني للدراسات العليا (الألف بعثة سابقًا) والذي جاء في ضوء التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه -في عام ٢٠١٠م بتوفير (١٠٠٠) بعثة خارجية للدراسات العليا التخصصية في المجالات التي تحتاج إليها الدولة؛ للمساهمة في رفد الاقتصاد الوطني بكوادر وطنية متخصصة ذات تأهيل عالٍ لسد الاحتياجات الفعلية بالوحدات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، وبواقع (٢٠٠) بعثة سنويًا. وقد أقرّ تمديد البرنامج ليستمر خلال مدة الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠). وقد شكَّل مجلس التعليم لجنة للإشراف على هذا البرنامج برئاسة وزارة التعليم العالي وعضوية المجلس الأعلى للتخطيط ومجلس البحث العلمي تتولى المهام التالية:

- وضع السياسات العامة للابتعاث من خلال البرنامج ودراسة آليات تطويره.
- اعتماد الخطة السنوية للابتعاث وآليات تنفيذها والإشراف على سير العمل بها.
- إقرار إجراءات وآليات وضوابط تقديم طلبات الترشح للمنافسة على الابتعاث من خلال البرنامج.
- تقييم سير العمل في البرنامج، ووضع الحلول المناسبة لمواجهة أية تحديات في تنفيذه.
- رفع تقرير سنوي لمجلس التعليم يتعلق بسيرورة العمل بالبرنامج.
- دراسة وبحث أية موضوعات أخرى تحال إليها من قبل مجلس التعليم.
- البتّ في الموضوعات التي لم يرد بها نص خاص، واتخاذ كل ما يلزم بشأن كل منها.

كما حددت اللجنة شروط البرنامج، وضوابط تغيير الجامعة ببلد الدراسة، وتغيير بلد الدراسة، وتغيير التخصص، وضوابط إنهاء البعثة.

كما تشرف الوزارة على المنح المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة للسلطنة حيث يُعْلَنُ عنها في وسائل الإعلام المختلفة ومن ثَمَّ تُحالُ الطلبات المستوفية لشروط المنحة إلى الجهة المانحة لاختيار المرشحين.

المحور الثاني

الاستراتيجيات والخطط الخمسية

المحور الثاني

الاستراتيجيات والخطط الخمسية

٢-١ التعليم العالي في الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠

تضمنت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ أربع استراتيجيات، وجاء التعليم العالي في المحور الرابع من استراتيجية تنمية الموارد البشرية الذي نص على:

«بناء نظام تعليمي بعد مرحلة التعليم الثانوي والتعليم الفني يقوم على توفير التخصصات الرئيسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني وتوفير التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية في جميع المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية».

وحددت استراتيجية تنمية الموارد البشرية السياسات المرتبطة بمحور التعليم العالي لكل من جامعة السلطان قابوس، والابتعاث للخارج وكليات المعلمين والمعلمات؛ وعليه فإن سياسات الابتعاث وكليات المعلمين والمعلمات تقع ضمن اختصاص وزارة التعليم العالي.

الجدول (١-٢) يبين سياسات الرؤية المستقبلية للتعليم العالي وما تم تنفيذه من قبل وزارة التعليم العالي.

جدول (١-٢) سياسات الرؤية المستقبلية للتعليم العالي وما تم تنفيذه من قبل وزارة التعليم العالي

	الرؤية المستقبلية		وزارة التعليم العالي
١	عدد البعثات الخارجية لخريجي الثانوية العامة سنويا	٨٠٠	خصصت الحكومة (١٤٣) بعثة خارجية سنوية لخريجي دبلوم التعليم العام. ومنذ عام ٢٠١١م قامت الحكومة بزيادة عدد البعثات الخارجية ليصل إلى (١٦٤٣) بعثة خارجية سنوياً.
٢	عدد البعثات الخارجية للطلبة المتفوقين من أبناء اسر الضمان الاجتماعي.	١٠٠	تعلن البعثات والمنح الخارجية للتنافس العام ويلتحق بها من يستوفي الشروط المطلوبة. بلغ عدد الطلبة من اسر الضمان الاجتماعي الحاصلين على بعثات خارجية (٢٧٧) طالبا وطالبة في الخطة الخمسية الثامنة. وإيمانا من الحكومة بدعم الطلبة من أبناء أسر الضمان الاجتماعي بدأت بتنفيذ برنامج البعثات الداخلية في العام الأكاديمي ٢٠٠٠/٢٠٠١م الذي يوفر فرص الدراسة بالتعليم العالي في الجامعات والكليات الخاصة، حيث تم تحديد ١٥٠٠ بعثة للطلبة من اسر الضمان الاجتماعي، و(٦٣٨) بعثة للطلبة من ذوي الدخل المحدود.
٣	عدد بعثات الدراسات العليا	٦٠	بعثات الخدمة المدنية وتخصص لموظفي الجهاز الإداري للدولة ويبلغ عددها ٨٠ بعثة ويتم توزيعها بالإحلال كل سنتين. وفي عام ٢٠١٥م ونظرا للظروف الاقتصادية الراهنة أدرجت هذه البعثات لتكون من ضمن البرنامج الوطني للدراسات العليا. في عام ٢٠١٠ م بدأ برنامج الألف بعثة للدراسات العليا (البرنامج الوطني للدراسات العليا حاليا) الذي خصص ٢٠٠ بعثة سنويا.

	الرؤية المستقبلية		وزارة التعليم العالي
٤	السماح للقطاع الخاص بإنشاء كليات أهلية لمنح درجتي الدبلوم والدبلوم العالي		بدأ التعليم العالي الخاص في عام ١٩٩٥ بكلية واحدة وتطور العدد ليصل (٢٨) مؤسسة في العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦: (٨ جامعات، ٢٠ كلية جامعية وكلية)، تقدم برامج لدرجة الدبلوم، والبكالوريوس والماجستير.
٥	فتح باب الانتساب والتعليم عن بعد بالجامعات المعترف بها للدراسة الجامعية الأساسية والدراسات العليا.		فتحت الوزارة باب الانتساب للدراسة الجامعية الأولى لعدم توفر مؤسسات تعليم عالٍ كافية لاستيعاب الطلبة الراغبين بمواصلة دراستهم الجامعية، ونظرًا للتطور الذي شهده قطاع التعليم العالي من حيث عدد مؤسساته وجودتها وتنوع البرامج الأكاديمية التي تطرحها جاء قرار مجلس التعليم بإيقاف الاعتراف بنظام التعليم بالانتساب للمرحلة الجامعية الأولى في عام ٢٠٠٨م. فتحت الوزارة باب التعلم عن بعد للدراسات العليا فقط. وأصدرت معايير الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي التي تطرح برامجها بنظام التعلم الشبكي. بلغ عدد الجامعات المعترف بها في السلطنة التي تقدم برامج التعلم عن بعد لدرجة الماجستير (٤٧) جامعة في المملكة المتحدة، (٣٦) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، (٢٠) جامعة في استراليا، (٥) جامعات في نيوزيلندا.

	الرؤية المستقبلية		وزارة التعليم العالي
٦	إعادة النظر في عضوية لجنة البعثات		صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٨٣) بتشكيل لجنة البعثات برئاسة سعادة وكيل وزارة التعليم العالي، وعضوية عدة جهات، وسيتم إضافة أعضاء آخرين من القطاع الخاص عند صدور قانون التعليم العالي.
٧	تلبية احتياجات سوق العمل المحلي من معلمي ومعلمات المرحلة الإعدادية والثانوية من خلال تحويل الكليات المتوسطة التسع إلى ست كليات جامعية.		في عام ١٩٩٥ تم تحويل الكليات المتوسطة الى ست كليات للتربية موزعة على محافظات السلطنة تابعة لوزارة التعليم العالي، وتم قبول ٢٠٠٠ طالب سنويا. وساهمت الكليات في رفع نسب التعمين في الوظائف التدريسية في التعليم المدرسي. حولت كليات التربية إلى كليات للعلوم التطبيقية في عام ٢٠٠٦م في ضوء الفائض من المعلمين والمعلمات في ذلك الوقت.

وحددت الرؤية المستقبلية المؤشرات الكمية لقطاع التعليم العالي وعملت الوزارة على تحقيقها كما في الجدول (٢-٢).

جدول (٢-٢) المؤشرات الكمية للرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ ومؤشرات الإنجاز في التعليم العالي

المؤشرات الكمية للرؤية المستقبلية	مؤشرات التعليم العالي في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م
زيادة نسبة التسجيل في التعليم العالي لتصل إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠م	بلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي للعمانيين في الفئة العمرية (١٨-٢٢) (٥٤,٦٪).
رفع نسبة التسجيل في التعليم العالي للإناث في الفئة العمرية (٢٠-٤٠) الى (٤٠٪)	بلغ معدل الالتحاق للإناث العمانيات في الفئة العمرية (١٨-٢٢) (٦٤,٢٪).

٢-٢ الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ -٢٠١٥)

حددت الخطة الخمسية الثامنة أهداف وزارة التعليم العالي كما يلي:

١. رفع الالتحاق بالتعليم العالي
٢. ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي
٣. تطوير البيئة الأكاديمية والإدارية بالوزارة وبمؤسسات التعليم العالي
٤. المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل
٥. تعزيز الخدمات الالكترونية وخدمة المجتمع

١ - رفع الالتحاق بالتعليم العالي

تسعى الحكومة سنوياً ممثلة بوزارة التعليم العالي إلى توفير مقاعد دراسية سنوية لمخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله للالتحاق بالتعليم العالي. وتتوزع المقاعد الدراسية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ومؤسسات التعليم العالي الخاصة (البعثات الداخلية)، والبعثات الخارجية. وتعمل الوزارة على عقد اتفاقيات مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص لتوفير منح دراسية للالتحاق بالتعليم العالي. وفي إطار التعاون والعلاقات الثقافية والدولية التي تعمل وزارة التعليم العالي على تعزيزها مع الدول الشقيقة والصديقة والجامعات العالمية من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقيات تحصل السلطنة على عدد من المنح الخارجية لدرجة البكالوريوس في عدد من الجامعات العربية والعالمية.

وقد حقق الالتحاق بالتعليم العالي نموا كبيرًا خلال الخطة الخمسية الثامنة من حيث عدد الطلبة المستجدين بالتعليم العالي والطلبة المقيدين فيه داخل السلطنة وخارجها، جدول (٢-٣). كما حقق معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) زيادة كبيرة خلال الخطة الخمسية الثامنة ليصل الى (٥٤,٦٪)، شكل (٢-١).

جدول (٣-٢) مؤشرات الالتحاق بالعليم العالي خلال الخطة الخمسية الثامنة

	المؤشر	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٥/٢٠١٤	نسبة الزيادة
	المستجدون (المرحلة الجامعية الأولى)			
١	المستجدون بالتعليم العالي	١٦٨٥٦	٢٦١٥١	٥٥٪
٢	المستجدون بالبعثات الداخلية	٣١٠٨	٨٤٠٧	١٧٠٪
٣	المستجدون بالبعثات والمنح الخارجية على النفقة الحكومية	٢٣١	١٣٢٦	٤٧٤٪
٤	المستجدون من أبناء أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود (البعثات الداخلية)	٢٩٢٢	٨١٤٣	١٧٨٪
٥	نسبة المستجدين بالتعليم العالي على النفقة الحكومية من المتقدمين من خريجي دبلوم التعليم العام	٣٧,٣٪	٧٤,٥٪	٣٧,٢ نقطة مئوية
	المقيدون (المرحلة الجامعة الأولى)			
٦	المقيدون بالتعليم العالي (داخل السلطنة وخارجها)	٩٦٤٧٨	١٣٠٦٤٢	٣٥,٤٪
٧	المقيدون بمؤسسات التعليم العالي الحكومية	٤٨٠٤٨	٦١٦٣٣	٢٨,٣٪
٨	المقيدون بمؤسسات التعليم العالي الخاصة	٣٨٩٨٥	٦٢٥٢٨	٦٠,٤٪
٩	معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (العمانيين) (١٨ -٢٢) من السكان.	٣٨,٩٪	٥٤,٦٪	١٥,٧ نقطة مئوية

المصدر: النظام الاحصائي

شكل (١-٢) مؤشرات الالتحاق بالعليم العالي خلال الخطة الخمسية الثامنة

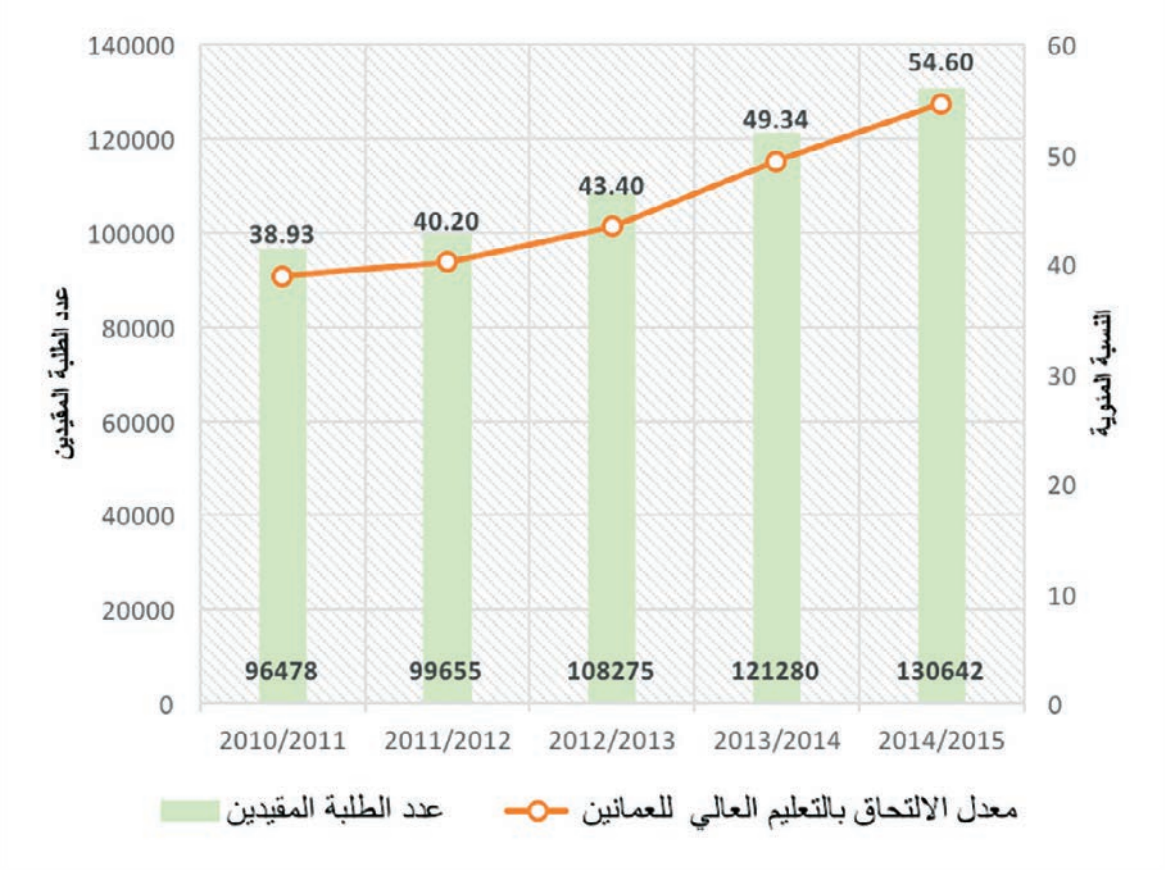

٢ - ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي

حرصت الوزارة على تعزيز ثقافة الجودة وترسيخها في مؤسسات التعليم العالي التابعة لها خلال الخطة الخمسية الثامنة وذلك من خلال بناء القدرات وإعداد الكوادر المتخصصة لإدارة عملية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وإصدار الأنظمة واللوائح وتحديثها بما يكفل ضمان الجودة في مكونات المنظومة التعليمية كافة ومنها ضوابط وإجراءات الترخيص المؤسسي، والترخيص البرنامجي، وشروط وضوابط التعيين في الوظائف الأكاديمية العليا والأكاديمية المساندة، ولائحة تشكيل مجالس الأمناء في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. كما وجهت الوزارة مؤسسات التعليم العالي التابعة لها إلى إنشاء وحدات داخلية لضمان الجودة. وتقوم الوزارة بزيارات ميدانية ذات أهداف متنوعة إلى مؤسسات التعليم العالي التابعة لها، وتساهم هذه الزيارات وبشكل فاعل في متابعة أداء مؤسسات التعليم العالي وتوجيهها بما يخدم مسيرة العملية التعليمية ويدعم كفاءتها ويحفزها في تحسين وتطوير خدماتها ومرافقها بشكل مستمر.

وفي إطار الاعتماد المؤسسي الذي تقوم به الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي، وهي تدقيق الجودة، لكليات العلوم التطبيقية والجامعات والكليات الخاصة (باستثناء الحديثة الانشاء). وتنظم الوزارة زيارات ميدانية لمؤسسات التعليم العالي التابعة لها بشكل مستمر لمتابعة تنفيذ الخطط العلاجية لتوصيات تقارير تدقيق الجودة. واستمراراً لعملية الاعتماد المؤسسي بدأت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمرحلة الثانية للاعتماد المؤسسي وهي التقويم مقابل المعايير وبادرت عدة مؤسسات تعليم عالٍ خاصة بطلب رسمي للاعتماد المؤسسي. كما عملت بعض مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة على الحصول على الاعتراف لبعض برامجها من مؤسسات دولية مرموقة

إن تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي يتطلب تحسين فعالية وكفاءة الأداء لعناصر المنظومة التعليمية كافة. كما أنه لابدَّ من تحقيق الانسجام والشفافية في توفير المعلومات عن أداء نظام التعليم العالي بما يساعد المتعلمين على اتخاذ قرارات أفضل، ويوفر قاعدة أفضل للترابط بين مفردات نظام التعليم العالي من جهة، والأطراف الخارجية المعنية بالتعليم من جهة أخرى. ومن هنا جاء قيام الوزارة بتنفيذ مشروع مؤشرات الأداء على الجامعات والكليات الخاصة بدأ من العام الأكاديمي (٢٠١٢ - ٢٠١٣م) وعلى كليات العلوم التطبيقية بدأً من العام الأكاديمي (٢٠١٣ - ٢٠١٤م).

وفي ظل التطور الكمي والنوعي الذي يشهده قطاع التعليم العالي على مستوى دول العالم؛ يأتي دور دائرة معادلة المؤهلات والاعتراف للعمل على ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من مؤسسات التعليم العالي خارج السلطنة. وتم في مطلع عام ٢٠١٥ م إصدار النسخة المحدثة من اللائحة التنفيذية للاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير العمانية ومعادلة المؤهلات الدراسية التي تمنحها. وتأتي أهمية هذه اللائحة الجديدة لتواكب التغيرات التي استجدت في أنظمة التعليم العالي المتبعة كاعتماد بعض الأنظمة الجديدة في بعض المراحل التعليمية (كالتعلم الشبكي) وإلغاء البعض الآخر (مثل نظام الانتساب)، كما جاءت هذه اللائحة لعلاج انتشار ظاهرة الجامعات الوهمية ومحاربة حالات التزوير في المؤهلات الدراسية.

٣ - تطوير البيئة الأكاديمية والإدارية بالوزارة ومؤسسات التعليم العالي ورفع نسبة التعمين فيها

تحرص وزارة التعليم العالي على توفير بيئة ملائمة للعمل الإداري والفني من خلال توفير التدريب والتأهيل لموظفي الوزارة في مختلف المجالات وفقاً للاحتياجات التدريبية لجهات الوزارة المختلفة ومنها كليات العلوم التطبيقية وذلك لرفع مستوى كفاءتهم في جميع النواحي الإدارية والفنية والتنظيمية بالإضافة إلى المهارات الشخصية. وبلغ متوسط عدد البرامج التدريبية التي قدمتها الوزارة سنويا لموظفيها خلال الخطة الخمسية الثامنة (١٦٤) برنامج في مجالات متنوعة شملت التنمية الإدارية والمالية واللغة الإنجليزية والحاسب الآلي والجودة والاعتماد والتعليم والبحث العلمي ومجالات أخرى. وبلغ المتوسط السنوي لعدد المستفيدين من هذه البرامج (١١٠٩) مشاركاً ومشاركة من جميع الفئات الوظيفية بديوان عام الوزارة وكليات العلوم التطبيقية.

وقدمت الوزارة عدد من البعثات لتأهيل الكوادر الأكاديمية في كليات العلوم التطبيقية لدرجتي الماجستير والدكتوراه، حيث تم خلال سنوات الخطة الخمسية الثامنة ابتعاث (٣٦)عضواً من أعضاء هيئة التدريس لاستكمال درجة الدكتوراه بالإضافة إلى (٢١١) مبتعث للحصول على درجة الماجستير ضمن برنامج المعيدين السنوي .كما تم تخصيص (٦٦) من بعثات البرنامج الوطني للدراسات العليا للعمانيين الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة بواقع (٣٦) لدرجة الدكتوراه و (٣٠) لدرجة الماجستير بهدف رفع نسب التعمين في الهيئات الأكاديمية. الجدول (٢-٤) يبين نسب التعمين في كليات العلوم التطبيقية والجامعات والكليات الخاصة.

جدول (٤-٢) نسب التعمين في الهيئة الاكاديمية والهيئة الاكاديمية المساندة والهيئة الإدارية في كليات العلوم التطبيقية والجامعات والكليات الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م

البيان	الهيئة الأكاديمية	الهيئة الأكاديمية المساندة	الهيئة الادارية
كليات العلوم التطبيقية	٤٠,٨ ٪	١٠٠٪	١٠٠٪
الجامعات والكليات الخاصة	١٩٪	٨٣٪	٧٧٪

المصدر: النظام الاحصائي

أما بشأن تعزيز البحث العلمي فتساهم مؤسسات التعليم العالي في حركة البحث العلمي في السلطنة من خلال الأبحاث التي ينفذها أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة. كما تضم بعض مؤسسات التعليم العالي مراكز بحثية متخصصة ويتم دعم المشاريع البحثية عن طريق مجلس البحث العلمي من خلال برنامج المنح البحثية المفتوحة حيث تم ربط كليات العلوم التطبيقية ومعظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالنظام الإلكتروني لمجلس البحث العلمي لتقديم البحوث وبرنامج دعم بحوث الطلاب. كما يشارك أعضاء الهيئة الأكاديمية بأوراق بحثية في المؤتمرات المحلية والدولية.

وبلغ عدد المشاريع البحثية المعتمدة في برنامج المنح البحثية المفتوحة (٢٠٠٩-٢٠١٥) لكليات العلوم التطبيقية والجامعات والكليات الخاصة (٥٥) مشروع وهو ما يمثل (٣٤,٤٪) من إجمالي المشاريع البحثية المعتمدة في مجلس البحث العلمي. كما بلغ عدد المنح الدراسية للدراسات العليا ضمن المقترحات البحثية المعتمدة من قبل مجلس البحث العلمي لكليات العلوم التطبيقية والجامعات والكليات الخاصة (٤٨) منحة للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥): أربعون منحة للماجستير وهو ما يمثل (٢٩٪) من إجمالي منح الماجستير، وثمانية منح للدكتوراه وهو ما يمثل ١٢٪ من إجمالي منح الدكتوراه. وأنشئ الكرسي البحثي حول تطبيقات علوم المواد بجامعة نزوى بالتعاون مع جامعة كامبريدج البريطانية ومجلس البحث العلمي في عام ٢٠١٣م بمبلغ قدره خمسة ملايين ريال عماني. كما تم الحصول على ستة عشرة منحة لطلبة الماجستير وثماني منح لطلبة الدكتوراه في مجالات بحث الكرسي.

وأصـدرت المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية المجلة العمانية للعلوم التطبيقية في عام ٢٠١٢م وهي دورية علمية محكمة نصف سنوية تعنى بالبحوث العلمية التطبيقية.

كما قامت الوزارة في عام ٢٠١٤م بتمويل إصدار النسخة العربية الالكترونية من نشرة نوراك نيوز بالتعاون مع مؤسسـة نوراك وهي شبكة بحثية دولية تعنى بسياسات التعليم والتدريب وذلك لتوفير الفرصة للباحثين للاطلاع على الدراسـات والتحليل النقدي لقضـايا التعليم في مختلف دول العالم، كما يتيح لهم الفرصة للمساهمة في نشر مقالاتهم ودراسـتهم في نوراك بما يسـلط الضـوء على قضـايا التعليم في السلطنة ويسـاعد على تبادل الخبرات والأفكار. وصدر لغاية الان أربعة أعداد منشورة على الموقع الإلكتروني (www.norrag.org).

٤ - المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

تم تناول هذا الهدف بالتفصـيل في المبحث (٢-٤) مخرجات التعليم العالي واحتياجات سـوق العمل من هذا البيان.

٥ - تعزيز الخدمات الإلكترونية وخدمة المجتمع

في إطار اسـتراتيجية عمان الرقمية التي تدعو إلى تطوير الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية المقدمة للأفراد والمؤسسات. وضعت الوزارة خطة لتعزيز البيئة الرقمية تضمنت ما يلي:

- دعم البنية الأساسية الرقمية من خلال توفير الأجهزة والمعدات لمواكبة عجلة التسارع في تطوير واستحداث أنظمة وخدمات الوزارة الإلكترونية.
- إنشـاء الأنظمة المعلوماتية والخدمات؛ فقد أنشأت الوزارة منظومة متكاملة للعمل الإلكتروني أطلق عليها (أسـاس) تضـم تسـعة أنظمة لأتمتة إجراءات الأعمال الأكاديمية والمالية والإداريـة بديوان عام الوزارة وكليـات العلـوم التطبيقيـة والملحقيـات الثقافية بالإضـافة إلى الربط مـع مختلف المؤسسـات التعليمية الخاصة، والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة.

- بناء القدرات للعاملين في مجال تقنية المعلومات من خلال التأهيل والتدريب.
- تطوير أمن المعلومات حيث عملت الوزارة على تحسين الوضع الأمني للبيانات المتناقلة على المستويين (الداخلي، والخارجي) من خلال توفير الأجهزة والتطبيقات للحد من الثغرات الأمنية.

كما تقدم الوزارة خدمات إلكترونية للمتعاملين معها من المؤسسات والأفراد من خلال منافذ متعددة منها: الإنترنت، والرسائل النصية القصيرة، والهواتف الذكية بما سهَّل وسرَّع الحصول عليها وقد بلغت نسبة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة للأفراد المتعاملين معها قرابة (٩٨٪) من إجمالي الخدمات المقدمة؛ مما قلَّل عدد المراجعين للوزارة في شهر يونيو من عام ٢٠١٥م بنسبة (٢٤٪) بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي، جدول (٥-٢).

جدول (٥-٢) مؤشرات الخدمات الالكترونية في وزارة التعليم العالي خلال الخطة الخمسية الثامنة

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٥
عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً (المؤتمتة)	٥	٢٠١
نسبة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة للأفراد المتعاملين معها	٤٪	٩٨٪
متوسط مدة انتظار المراجعين	غير متوفر	١٥ دقيقة
نسبة الانخفاض في عدد المراجعين لديوان عام الوزارة في عام ٢٠١٥ م بالمقارنة مع ٢٠١٤م	٢٤٪	

وتعد الخدمة التي يقدمها مركز القبول بوزارة التعليم العالي هي الخدمة الإلكترونية الأولى في السلطنة والتي أوجبت على طلبة دبلوم التعليم العام استخدام القنوات الإلكترونية فقط لتقديم طلب الالتحاق بالتعليم العالي منذ العام الأكاديمي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، فضلًا عن الدقة المتزايدة في إنجاز طلبات الطلبة. وتعد تجربة مركز القبول الموحد من التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي والدولي مما أهله للحصول على عدد من الجوائز المحلية والدولية آخرها جائزة درع التميز الذهبي عن فئة التطبيقات الذكية (درع الحكومة الذكية ٢٠١٦م).

وإيمانا من الوزارة بأهمية توفير البيانات الإحصائية عن قطاع التعليم العالي قامت بإنشاء النظام الإحصائي للتعليم العالي وهو قاعدة بيانات إحصائية تضم أربعة مكونات تتمثل في: بيانات الطلبة، وبيانات الهيئة الأكاديمية والإدارية، وبيانات البنى والمرافق الأساسية، وبيانات الشؤون المالية في مؤسسات التعليم العالي. ويعد النظام الإحصائي المصدر الرئيس لتوفير بيانات عن التعليم العالي إلى الجهات المعنية بالتعليم داخل السلطنة وخارجها.

وانطلاقا من الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- في أهمية رفع وتحسين مستوى الخدمات الحكومية وإنجازها في أقصر وقت ممكن، واستيفاء حاجات المواطنين، وتسهيل استلام طلباتهم؛ فقد قضت تلك التوجيهات السامية عام ٢٠١١م بإنشاء دائرة في كل وزارة تسمى دائرة خدمات المراجعين معنية باستقبال المراجعين واستلام طلباتهم وتنتهي بتقديم الخدمة بشكل متميز وسريع. وقد عملت الوزارة على إنشاء دائرة خدمات المراجعين التي تعتمد على تطبق الأنظمة الإلكترونية في عملها. وقد أصدر الوزارة دليل خدمات وزارة التعليم العالي للمتعاملين معها بحيث يكون مرجعًا أساسيًّا للمُراجع يتعرَّفُ من خلاله على كل الخدمات التي تقدمها الوزارة، وذلك من خلال توفير بطاقة وصف لكل خدمة تتضمن بيانات تعريفية عن الخدمة وكيفية الحصول عليها وشمل الدليل على توصيف (١١٨) خدمة مقدمة للمتعاملين. كما دشنت الوزارة مركز اتصال يوفِّرُ خدمة الردَّ على كل الاستفسارات التي ترِد من المراجعين على الخدمات التي تقدمها الوزارة من خلال رقم موحد، وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي.

وقد نالت تجربة وزارة التعليم العالي في خدمة المراجعين إشادات من جهات متعددة من بينها جهاز الرقابة المالية حيث بيَّن أن الوزارة من الوزارات التي أجادت في إنشاء الدائرة وسخرت لها جميع الإمكانات المادية والبشرية والتقنية، وطالب الجهاز من الوزارة تقديم عرض مرئي لكل وحدات الجهاز الإداري للدولة للاستفادة من تجربتها في هذا المجال من أجل خلق المنافسة وتحقيق الإجادة والوصول إلى أفضل الممارسات في هذا المجال، وقد نفذت الوزارة المقترح المذكور.

٢ – ٣ الخطة الخمسية التاسعة: مرئيات الوزارة وبرامجها التنفيذية وآثار انخفاض أسعار النفط على خطط وبرامج وزارة التعليم العالي

تأتي الخطة الخمسية لوزارة التعليم العالي في إطار خطة التنمية الخمسية التاسعة للسلطنة (٢٠١٦-٢٠٢٠) وهي الخطة الأخيرة ضمن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠.

فقد شكلت الوزارة لجنة من المختصين لإعداد الخطة الخمسية ضمت اعضاء من مختلف مديريات الوزارة ودوائرها. ومن مبدأ إشراك الجميع في وضع الخطة؛ فقد جرى التواصل مع كل المعنيين في الوزارة كل حسب اختصاصه لرفد وإثراء عمل اللجنة في تحديد أهداف الخطة ومحاورها وآليات تنفيذها.

وقد جاء إعداد الوثيقة للخطة الخمسية للوزارة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ثمرة عمل دؤوب وجهد متواصل؛ إذْ بدأ التوجه لإعداد وصياغة الخطة في ضوء السياسات العامة على المستوى الوطني وتوجهات الخطط المستقبلية للسلطنة، والاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠. كما اعتمد بناء الخطة على مراجعة وتقويم كلٍّ من: نظام التعليم العالي في السلطنة، والكفاءة الخارجية والداخلية لمؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة واتجاهاتها الاستراتيجية، والآليات المتبعة للتطوير الإداري والأكاديمي ومؤشرات الأداء التي تقيس كفاءة تطبيق تلك الآليات.

تضمنت وثيقة الوزارة للخطة الخمسية المقترحة (٢٠١٦-٢٠٢٠) أهداف الخطة، والمحاور الرئيسية والأهداف التفصيلية لها، ومن ثم السياسات والآليات والبرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف وفقًا للأولويات وفي ضوء توفر المخصصات المالية لها. كما حددت الخطة مؤشرات لقياس تنفيذ ها خلال الخمس سنوات القادمة. واشتملت الخطة على ثمانية محاور رئيسية هي: (الالتحاق بالتعليم العالي، وتنمية الموارد البشرية، والبنى الأساسية، والتنظيم المؤسسي والتشريعات، والعلاقات الدولية والمجتمعية، والبيئة الرقمية، وجودة التعليم العالي وتعزيز أنشطة البحث العلمي، والتمويل). كما تضمنت الخطة عددًا من المشاريع الخاصة بالابتعاث والتي تنقسم إلى قسمين:

اولاً: – المشاريع المقترحة للابتعاث الداخلي وعددها (٩) مشاريع، تتوزع عليها أعداد البعثات السنوية على النحو التالي: مشروع (٧٠٠٠) بعثة داخلية لدرجة البكالوريوس، ومشروع (٥٠٠) بعثة للفتيات لدرجة البكالوريوس، ومشروع (٢٠٠٠) بعثة داخلية لطلبة الضمان الاجتماعي لدرجة الدبلوم، ومشروع (٦٣٨) بعثة داخلية (للدخل المحدود) لدرجة الدبلوم، ومشروع (١٠٠) بعثة لكلية عمان الطبية، ومشروع برنامج عمان للتعاون الثقافي والعلمي، وهناك –أيضًا– ثلاثة مشاريع أخرى بالخطة، وهي: مشروع (٢٠٠) بعثة داخلية لموظفي الوحدات الحكومية، ومشروع استحداث برامج وتخصصات جديدة بكليات العلوم التطبيقية، ومشروع المخصصات الشهرية لطلبة الضمان الاجتماعي.

ثانيا: –المشاريع المقترحة للابتعاث الخارجي وعددها (٧) مشاريع ويتوزع عدد البعثات السنوية لكل مشروع على النحو التالي: وهي مشروع (١٥٠٠) بعثة لدرجة البكالوريوس –الفئة(ب)، ومشروع (١٤٣) بعثة لدرجة البكالوريوس –الفئة (أ)، ومشروع البرنامج الوطني للدراسات العليا (٢٠٠) بعثة، ومشروع تأهيل الكادر الأكاديمي بكليات العلوم التطبيقية، ومشروعين لتدريب وتأهيل الموارد البشرية بالوزارة، ومشروع (٥٠) بعثة لذوي الإعاقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة التاسعة اشتملت على مشاريع تنموية أخرى بلغت في مجملها (٨٥) مشروع لتطوير البُنى الاساسية لكليات العلوم التطبيقية وتحديث المناهج الدراسية لتهيئة البيئة الأكاديمية للتعليم والتعلم، والعمل على تحسين مستوى الأداء، وكذلك مشاريع لتحسين البنى الأساسية في ديوان عام الوزارة.

ورفعت الوزارة الخطة الخمسية (٢٠١٦–٢٠٢٠) إلى المجلس الأعلى للتخطيط. ونظرًا للأوضاع الاقتصادية الراهنة نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعياته على الإنفاق العام للدولة؛ فقد أقرَّ المجلس الأعلى للتخطيط آلية لاعتماد المشاريع الجديدة والمرحلة من الخطة الخمسية الثامنة، وعملت الوزارة على مراجعة وتعديل الخطة وفقًا لما أقرَّهُ المجلس.

وبنـاء علـى توجيهات الحكومة نحو ترشـيد الإنفاق؛ فقد سـعت الوزارة بكل جهـد ومهنية في البحث عن البدائـل الأقـل كلفة وذلك بإعادة ترتيـب الأولويات ومراجعة الكثير من جوانب الإنفاق بهدف المسـاهمة في تجاوز هذه المرحلة.

وبالرغـم من التحديات المالية بسـبب الظروف الاقتصـادية الراهنة إلا أن إعـلان مجلس الوزراء الموقر عن الإبقاء على أعداد المقاعد الدراسـية الحكومية والبعثات الداخلية والبعثات الخارجية المخصصة لخريجي دبلوم التعليم العام يؤكد الحرص الدائم للقيادة الحكيمة لمولانا حضـرة صـاحب الجلالة السـلطان قابوس بن سـعيد المعظم حفظه الله ورعاه على دعم قطاع التعليم وإيمانه ببناء القدرات البشرية للإنسان العماني وتسليحه بالعلم كي يأخذ دوره في مسيرة التقدم والازدهار وتحقيق الخطط والاستراتيجيات المستقبلية لعمان الخير والنماء.

٢-٤ مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل

يشـكل موضـوع مواءمـة مخرجـات التخصصـات المطروحة بمؤسسـات التعليـم العالي بكافة اشـكاله (الأكاديمـي، التقنـي، المهني، الفني) تحدياً عامـاً يواجه دول العالم المتقدم والنامي على حد سـواء. وينبع التحـدي مـن حقيقة أن تحقيق تلـك المواءمة تتطلـب معرفة دقيقة للمتغـيرات السـريعة والديناميكية التي يشـهدها سـوق العمل مما يتطلب قوى عاملة تمتلك المهارات الكافية وتلتزم بمواصـلة تحديث هذه المهارات للمحافظة على قدرتها التنافسـية وتحسـينها. ويعد عدم مواءمة التخصصات، وعدم التلاؤم بين مهارات مخرجات التعليم وتلك المطلوبة في سوق العمل من العوامل المؤدية إلى زيادة أعداد الباحثين عن عمل. وقبل التطرق إلى جهود الوزارة في تحقيق المواءمة بين البرامج الأكاديمية والتخصصات التي تقدمها وحاجة سوق العمل منها، لابد من الإشارة الى العوامل المؤثرة فيها ومن أبرزها:

١. طبيعة سوق العمل

أشـار تقرير الدراسات الاجتماعية في إطار الانطلاق الاقتصـادي الذي أعده المجلس الأعلى للتخطيط، ٢٠١٤م إلى أن نمـوذج التنميـة والتشـغيل السـائد في السـلطنة -كما هـو في دول مجلس التعـاون الخليجي

الأخرى-يعتمد على الإنفاق العام من عائدات النفط كمصدر أساسي للنمو. وكان انعكاس نموذج التنمية هذا على سوق العمل هو النمو المضطرد في تشغيل المواطنين في القطاع الحكومي واستمرار اعتماد القطاع الخاص على العمالة الوافدة بشكل كبير حيث شكل الوافدون ٩٠٪ من إجمالي العاملين فيه في عام ٢٠١٤م. وقد أدى نمط الاستثمار وسياسات سوق العمل إلى تكريس هذا النموذج في هيكل التشغيل. فإذا رجعنا إلى هيكل الطلب على العمالة في خطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥) نجد أنه يرتكز في المقام الأول على العمالة المحدودة المهارة أو غير الماهرة، في حين أن الطلب على العمالة الماهرة او الاختصاصيين محدود وهذا يمثل اختلال اساسي في سوق العمل حيث يزيد المعروض من العمالة الماهرة والمتخصصة على الطلب عليها.

وقد نتج عن تجزئة سوق العمل بين المواطنين والوافدين نشوء ظاهرة الباحثين عن عمل بين المواطنين وذلك لعزوفهم عن تلبية احتياجات القطاع الخاص لعمالة غير ماهرة وبأجور منخفضة. ومن هنا يمكن الحديث عن اخفاق سوق العمل بتركيبته الحالية في استيعاب مخرجات نظام التعليم والتدريب الحالي.

٢. عامل النوع الاجتماعي

وفقا لبيانات الهيئة العامة لسجل القوى العاملة في يونيو ٢٠١٦ الخاصة بالباحثين عن عمل، بلغت نسبة الإناث (٦٨٪) من إجمالي الباحثين عن عمل، كما شكلت الإناث من حملة الدرجة الجامعية ما نسبته (٧٩٪) من الباحثين عن عمل من حملة الدرجة الجامعية، وكان عدد الإناث أكبر من عدد الذكور في كل التخصصات باستثناء تخصص الهندسة، شكل (٢-٢). وأظهرت دراسة مسح خريجي التعليم العالي ٢٠١٥ التي نفذتها وزارة التعليم العالي بأن نسب التوظيف لدى الإناث هي أقل من النسبة لدى الذكور في أغلب التخصصات، شكل (٢-٣)، وبالتالي في ضوء هذه المعلومات فإن انخفاض نسب التوظيف في بعض التخصصات لا يعود إلى عدم حاجة سوق العمل له بل الى ارتفاع عدد الاناث في تلك التخصصات.

شكل (٢-٢) توزيع الباحثين عن عمل النشيطين من حملة الدرجة الجامعية حسب النوع الاجتماعي في يونيو ٢٠١٦

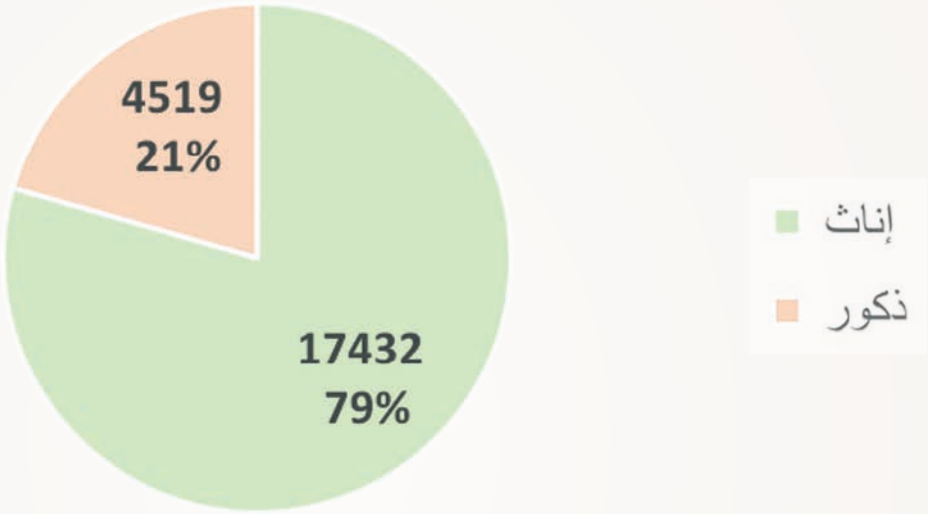

المصدر: الهيئة العامة لسجل القوى العامل

شكل (٣-٢) نسب توظيف الخريجين حسب التخصصات والنوع الاجتماعي في عام ٢٠١٤م

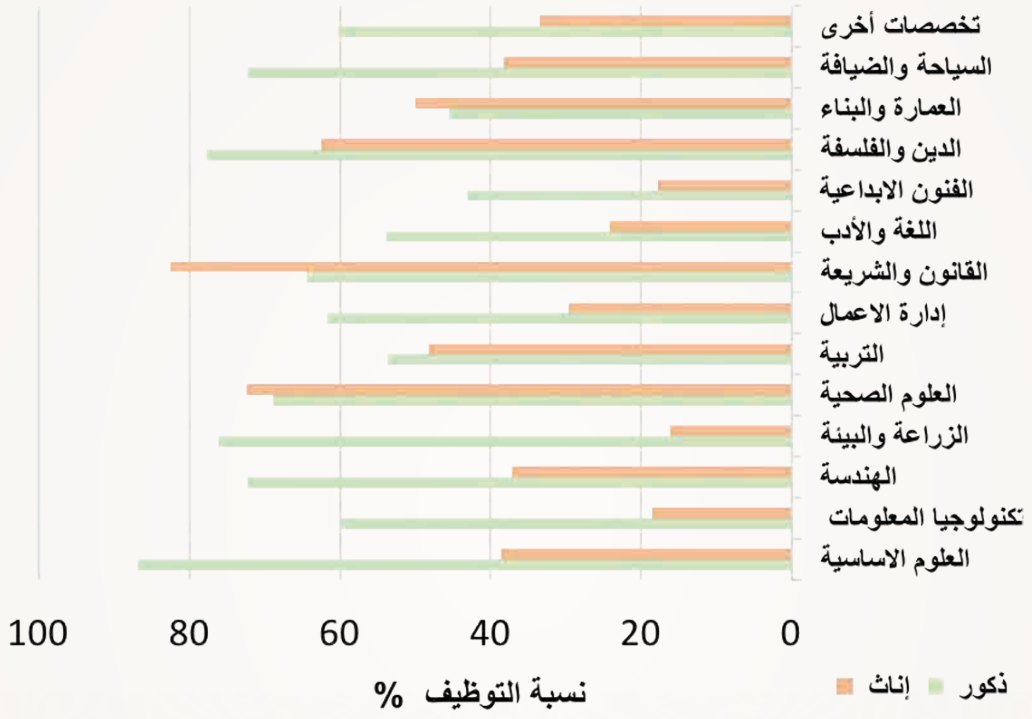

٣. امتلاك الخريجين لمهارات القرن ٢١

أن أهم الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات المرافقة هو بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة، وهذه البيئة التنافسية تتطلب أن تمتلك مخرجات نظام التعليم العالي مجموعة من المهارات والكفايات التي تلبي متطلبات سوق عمل محلي وعالمي ومتغير ومن غير الممكن التنبؤ به. وقد أظهرت نتائج مسوح خريجي التعليم العالي بأن مخرجات التعليم العالي تعاني من عجز في مهارات التواصل (٣١٪)، والإبداع (٣٧٪) والتفكير الناقد (٣٤٪)، والقدرة على حل المشكلات (٣٨٪). ووفق ما جاء في مسح أرباب العمل ٢٠١٦ الذي نفذته الوزارة، يرى ارباب العمل في القطاع الخاص بان خريجي التعليم العالي يفتقرون إلى الكثير من المهارات حيث أشار (٤٦٪) منهم بان الخريجين يفتقرون إلى اتقان اللغة الإنجليزية، و(٣٦٪) مهارات التواصل، و(٢٩٪) مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات، و(٣٢٪) مهارات الدافعية والشغف بالعمل، وبالتالي فإن عدم امتلاك الخريجين للمهارات العامة يعد السبب في عدم الحصول على عمل وليس مجرد طبيعة التخصص

وتجدر الإشارة على ان مسوح الخريجين التي نفذتها الوزارة أظهرت بأن نسبة عالية من الخريجين تعمل في مجال التخصص الذي تخرجت فيه حيث أشارت النتائج بأن (٨٠٪) و (٨٢٪) من الخريجين يعملون في مجال تخصصهم او تخصص قريب منه في مسح خريجي التعليم العالي ٢٠١٠و ٢٠١٥ م على التوالي.

٤. الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل

تفتقر الكثير من مؤسسات سوق العمل وجهات التوظيف في السلطنة لرؤية بعيدة المدى حول طبيعة التخصصات والمخرجات المطلوب توفيرها لمواكبة التطور الذي يشهده قطاع سوق العمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وتنبع المشكلة من عدم امتلاك سوق العمل لاستراتيجية واضحة مبنية على بيانات واقعية لاتجاهات التوظيف المتوقعة لمختلف التخصصات مستقبلاً، مما نتج عنه عدم توفر قاعدة بيانات رصينة وحديثة وخاضعة للتحديث المستمر حول احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة، وهو ما يضع مؤسسات التعليم العالي والجهات المشرفة عليها امام تحدٍ كبير في توجيه التخصصات في سبيل مواكبة الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.

٥. حجم سوق العمل

أشار تقرير التنافسية الدولية ٢٠١٥-٢٠١٦ م الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن ترتيب السلطنة ضمن دول العالم من حيث صغر سوق العمل بلغ (٦٤ من ١٤٤). ويعد سوق العمل العماني صغيرًا وفق بعدين: البعد الأفقي من حيث محدودية التخصصات المطروحة لمخرجات التعليم العالي، وبعد عمودي من حيث قلة التخصصات الدقيقة ضمن التخصص الرئيسي. كما أن الشركات الإنتاجية في السلطنة شركات صغيرة تستهدف المستهلك المحلي أو الإقليمي فقط مما يؤدي إلى قلة الطلب على الايدي العاملة فيها.

٦. تعزيز الثقة في الكادر العُماني

في ظل المنافسة القوية من قبل الوافدين على الوظائف المتوفرة في القطاع الخاص ولا سيما تلك التي تتطلب مستوى معين من التعليم التخصصي كالدبلوم وما فوق، وبروز جماعات التأثير على القرار داخل تلك المؤسسات فلا بد من العمل بقوة -وعلى كل الأصعدة- لتعزيز ثقة سوق العمل في الكادر العُماني وإظهار كفاءته وقدرته على الانضباط والعمل الدؤوب والجاد والمنافسة في مختلف المجالات التنموية والعمل ومحاولة خلق أجواء من الثقة المتبادلة والشراكة بين الكادر الوطني وبين القطاع الخاص إضافة إلى توفير الفرص الملائمة للتدريب والتأهيل قبل وفي أثناء العمل حتى يتمكن من تلبية متطلبات شغل الوظيفة ومواكبة كل ما هو جديد في مجال العمل لكي يسهم بشكل فعال في الارتقاء بالمؤسسة التي يعمل بها، كما أنه يجب العمل على تقليل المزايا والحوافز الممنوحة للوافدين لخلق حالة من الرضى والانسجام داخل المؤسسات التي تهيئ الأجواء للكادر العُماني للاستقرار في وظيفته. وينبغي على وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي تكثيف دورها في بث الوعي حول ذلك بهدف إشاعة أجواء من الثقة بالكادر العماني.

٢-٤ جهود الوزارة في تعزيز المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل

تبذل وزارة التعليم العالي جهداً كبيرًا في جسر الهوة بين مخرجات التعليم العالي من التخصصات المختلفة وبين متطلبات سوق العمل من التخصصات والمهارات مع الأخذ في الحسبان أن نسبة مهمة من التخصصات التي يطلبها سوق العمل لا تستلزم غالباً مجالاً أكاديميا محدداً بل يمكن أن تستوعب طيفاً واسعاً من التخصصات عندما يصاحبها تدريباً على رأس العمل بعد التخرج. وتمثلت هذه الجهود في:

- **ضوابط الترخيص المؤسسي والبرنامجي**

وضعت الوزارة ضوابط لترخيص إنشاء مؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية فيها. ففي المراحل الاولى من الترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالٍ خاصة، تحرص الوزارة على ضمان توافق البرامج التي تزمع المؤسسة طرحها مع احتياجات سوق العمل من خلال دراسة جدوى تنفذها مجموعة المؤسسين لهذا الغرض، ناهيك عن الإجراءات التي تخضع لها البرامج الأكاديمية قبل الترخيص لها وطرحها في المؤسسة.

- **التنسيق والتعاون مع قطاعات العمل**

سعت الوزارة إلى تنسيق الجهود مع وزارة القوى العاملة من خلال تشكيل لجنة تعاون مشترك بين الوزارتين للحصول على بيانات عن التخصصات التي تحتاجها قطاعات العمل، كما تقوم الوزارة بشكل دوري بمخاطبة الوزارات المختصة للحصول على أحدث الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالتخصصات المطلوبة لقطاعات العمل، وتعمل على الاسترشاد بها لتحديد برامج الابتعاث الخارجي وتعميمها على مؤسسات التعليم العالي للاستفادة منها في طرح البرامج الجديدة فيها.

- **تمثيل القطاع الخاص في مجالس الأمناء**

بهدف التواصل عن كثب والتعرف على متطلبات سوق العمل والمشاركة في رسم السياسات والتخطيط المستقبلي للبرامج الدراسية، عملت الوزارة على تمثيل أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء كليات العلوم التطبيقية ومجالس أمناء الجامعات والكليات الخاصة.

- **إنشاء دائرة مسح الخريجين**

انشأت الوزارة دائرة لمسح خريجي التعليم العالي في عام ٢٠١٣م لتنفيذ مسوحات الخريجين بهدف تقييم خريجي مؤسسات التعليم العالي من حيث المعارف والمهارات والكفايات ومدى أهليتهم للانتقال إلى قطاعات العمل المختلفة، وبالتالي معرفة مدى مواءمة برامج وتخصصات التعليم العالي لقطاعات العمل مما يسهم في تغيير برامج التعليم العالي لتلبي احتياجاتها. وقبل إنشاء الدائرة، نفذت الوزارة مسح خريجي التعليم العالي على مؤسسات التعليم العالي الخاصة في عام م٢٠١٠، وعلى كليات العلوم التطبيقية في عام ٢٠١٢م. وقد قامت الوزارة بعد إنشاء الدائرة المذكورة بتنفيذ مسح على مؤسسات التعليم العالي كافة في عام ٢٠١٥م و مسح أرباب العمل في عام ٢٠١٦ الذي يعد مكملًا لمسح الخريجين والذي يوفر تغذية راجعة لمؤسسات التعليم العالي عن تقيم ارباب العمل لمخرجات نظام التعليم العالي من حيث امتلاكهم للمهارات والكفايات المطلوبة في سوق العمل وحاجتهم إلى البرامج التدريبية للانخراط في سوق العمل بيسر وسهولة.

- **إنشاء مراكز التوجيه الوظيفي**

وجهت الوزارة مؤسسات التعليم العالي التابعة لها بإنشاء مراكز للتوجيه الوظيفي التي تهدف إلى تقوية العلاقة مع القطاع الخاص، وتحديث قاعدة البيانات بالتخصصات العلمية والتطبيقية التي يحتاجها، ولتسهِّيل إيجاد فرص التدريب العملي الميداني للطلاب في أثناء الدراسة، وكذلك متابعة الخريجين بعد التخرج.

- **تدريس مقرر ريادة الأعمال**

في ظل سياسات الحكومة في التوجه نحو التنويع الاقتصادي وتشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فإن الوزارة حرصت على توجيه مؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها للعمل على بناء بيئة محفزة تشجع وتكافئ النجاح والإبداع، ويعزز الرغبة في المخاطرة والتعلم من الأخطاء، واحتضان التنوع الذي يقود إلى النجاح من خلال الاختلاف، والتكيف مع المتغيرات المستمرة واستثمار الفرص ، وقامت الوزارة بتصميم مقرر (ريادة الأعمال : إبداع وابتكار) وذلك في ضوء قرارات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقدة برحاب المخيم السلطاني بسيح الشامخات وقد اعتمد مجلس التعليم تدريس المقرر كمقررٍ إلزامي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة كافة بداية من العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

المحور الثالث

كليات العلوم التطبيقية

المحور الثالث

كليات العلوم التطبيقية

٣-١ كليات العلوم التطبيقية: الواقع الحالي والرؤية المستقبلية

تدير وزارة التعليم العالي خمس كليات للعلوم التطبيقية من خلال المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية، وتتوزع هذه الكليات على خمس محافظات في السلطنة ويقطن في هذه المحافظات قرابة ٧٦٪ من سكان السلطنة العمانيين، ويتيح هذا التوزيع الجغرافي للكليات فرصة توسيع مظلة التعليم العالي في مختلف أنحاء السلطنة وتنمية الموارد البشرية التي تلبي احتياجات التنمية المستدامة.

٣-١-١ الخطة الاستراتيجية لكليات العلوم التطبيقية (٢٠١٥-٢٠٢٠)

وضعت المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية الخطة الاستراتيجية لكليات العلوم التطبيقية (٢٠١٥-٢٠٢٠) بعد دراسة البيئة الداخلية والخارجية للكليات وإشراك جميع المستفيدين منها بمختلف الوسائل المتاحة، والتي إحداها توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، واعتمدت الخطة الاستراتيجية من مجلس الأمناء في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥ م وفور اعتمادها وضعت الخطة التنفيذية لها مع الأخذ في الحُسبان التعامل مع الخطة الاستراتيجية بمرونة وتقييمها بصورة دورية وتعديلها في ضوء التغذية الراجعة.

وفي ضوء التقييم الذي كان للخطة الاستراتيجية في مايو٢٠١٦ م؛ أشارت النتائج إلى أن موقف الخطة الاستراتيجية يمكن إيجازه في الجدول (١-٣).

جدول (١-٣) نسبة إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية لكليات العلوم التطبيقية

م	الهدف الاستراتيجي	نسبة الانجاز ٪
١	تحسين كفاءة نظام الحوكمة والإدارة	٤٢
٢	تأمين موارد تمويل مستدامة	٣٣
٣	تحقيق الجودة في عملية التعليم والتعلم	٤١
٤	تحسين معدلات جذب واستبقاء الطلاب	٣١
٥	تعزيز العلاقة مع قطاع الصناعة والمجتمع	٣٣
٦	تعزيز هوية الخريجين	٢٨

وتشير البيانات أن نسبة إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية تفاوتت بين ٢٨ ٪ و٤٢٪ خلال سبعة عشر أشهر منذ بداية العمل بها، وهي نسبة مقبولة ومتناسبة مع الخطة التنفيذية لها. كما يوضح الجدول أن نسبة الإنجاز كانت الأعلى في الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بتحسين كفاءة نظام الحوكمة والإدارة، والهدف الثالث المتعلق بتحقيق الجودة في عملية التعليم والتعلم، وهو ما يُعدُّ مؤشرًا إيجابيا؛ حيث أن الهدف الأول هو أساس لتجويد العمل في كل أجزاء منظومة كليات العلوم التطبيقية والهدف الثالث هو جوهر العملية الأكاديمية في الكليات.

ومن الجدير ذكره عدم استطاعة كليات العلوم التطبيقية على تنفيذ الإجراءات المتعلقة ببعض أهداف الخطة الاستراتيجية إلى الآن؛ تبعًا للظروف الاقتصادية التي تمرُّ بها السلطنة الا أنها تحاول وضع بدائل للتعامل مع التحدي الاقتصادي بأقل التأثيرات الممكنة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية.

٣-١ -٢ البرامج والتخصصات الأكاديمية

تطرح كليات العلوم التطبيقية في الوقت الراهن سبعة برامج أكاديمية رئيسية تتضمن سبعة عشر برنامجا فرعيًا. وبلغ إجمالي الطلبة المقيدين بالكليات (٦٦٥٥) طالب وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م موزعين على التخصصات الرئيسية كما هو موضحٌ في الشكل (١-٣).

شكل (١-٣) الطلبة المقيدين بكليات العلوم التطبيقية وفق التخصصات في العآم الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م

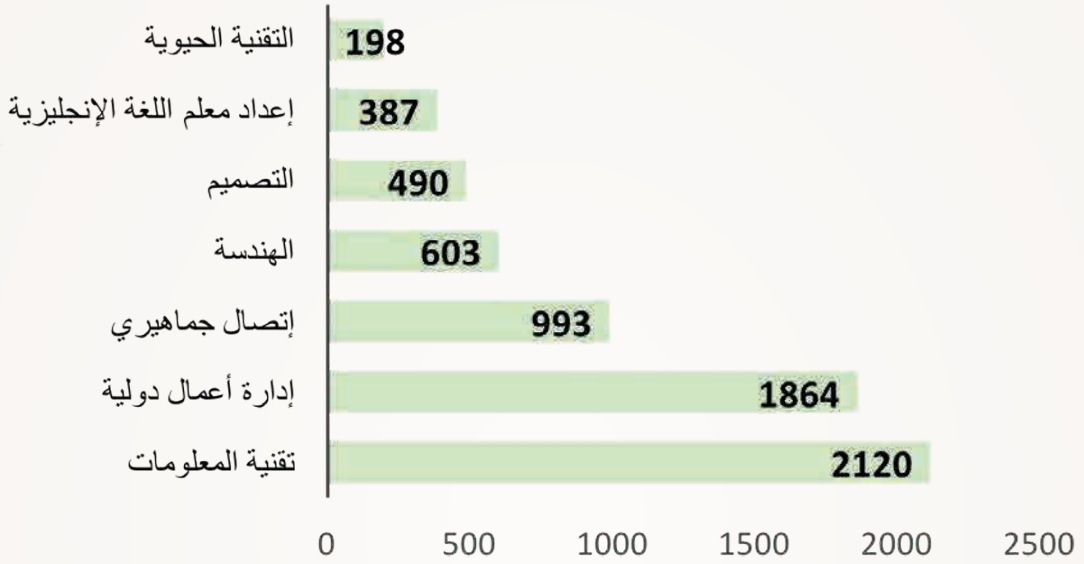

ووضعت الوزارة آلية لطرح البرامج الأكاديمية في الكليات تتضمن خمس مراحل يبتدِئُ من مقترح يقدمه مديري البرامج الأكاديمية أو من رؤساء الأقسام بالكليات طبقًا لمعايير محددة منها: المبررات، والحاجة لطرح البرنامج وفق متطلبات سوق العمل. وفي المرحلة الثانية يُعرض المقترح على المجلس الأكاديمي للكليات لإعطاء التوجيهات المتعلقةِ بمباشرَةِ تحكيم البرنامج. والمرحلة الثالثة هي مرحلة تحكيم البرامج والتي من خلالها يقوم مدير البرنامج المعني بترشيح المحكمين لكل برنامج دراسي شريطَةَ ترشيح محكمَيْن: داخلي، وخارجي لكل تخصص دراسي. وفي المرحلة الرابعة توضع خطط متطلبات التخرج في شكلها النهائي في ضوء أراء المحكمين، وترفع للمجلس الأكاديمي للتوصية بعرضها على مجلس الأمناء. وفي المرحلة الخامسة تُعتمد خطط متطلبات التخرج من قِبل مجلس الأمناء ويحدد ميقاتٌ لتطبيق تلك الخطط، وتمر بعد ذلك البرامج في آلية ترخيص البرامج المتبع بالوزارة.

وتعمل الوزارة على مراجعة البرامج الأكاديمية المطروحة بكليات العلوم التطبيقية وتطويرها بما يلبي متطلبات سوق العمل، وخطط التنمية الخمسية من التخصصات والمهارات والكفايات التي يمتلكها الخريجون. وقد اتخذت الوزارة في هذا الشأن عددًا من الإجراءات، منها:

- وضع سياسة وآلية محددة لعملية مراجعة البرامج الأكاديمية في الكليات من قِبل لجان متخصصة تستعين بمحكمين خارجيين. وقد طُرحتْ – طبْقًا لذلك- تخصصاتٌ جديدةٌ في برنامج إدارة الأعمال الدولية وهي إدارة سلاسل الإمداد، والتسويق، والتأمين، والبنوك والخدمات المصرفية. كما وافق مجلس أمناء الكليات على طرح برنامج هندسة اللوجستيات، ووجَّه نحو دراسة معمقة لحاجة سوق العمل من تخصص هندسة النقل. كما قُلِّلَ عدد المقبولين في برنامج التصميم واقتُصِر طرحه في كلية نزوى في عام ٢٠١٥م بناءً على التغذية الراجعة من بعض قطاعات التوظيف والتي أشارت إلى قلة المعروض من الفرص لخريجي هذا البرنامج.

- مراجعة خطط متطلبات التخرج للبرامج الدراسية وتطويرها بما يعزز جودة مخرجات هذه البرامج. وفي هذا الشأن أُدْرِجَ التدريب العملي ومشاريع التخرج مقررين دراسيين ضمن متطلبات التخرج لجميع البرامج الدراسية، وزيادة التدريب العملي للمقررات الدراسية لتعزيز التطبيق العملي بما يساعد الخريجين على امتلاك المعرفة التطبيقية، فضلًا عن المعرفة العلمية. وقد تراوحت نسب الزيادة في عدد ساعات التدريب العملي للمقررات الدراسية ما بين (٤٪ -٢٥٪) في العام ٢٠١٥م.

وتعد الجوائز التي حققها طلاب كليات العلوم التطبيقية المرتبطة بتخصصاتهم سواءً أكانت في المسابقات المحلية أم الدولية مؤشرًا على جودة البرامج الأكاديمية والمستوى الأكاديمي الجيد الذي وصلوا إليه جدول (٢-٣).

جدول (٢-٣) الجوائز التي حصل عليها طلبة كليات العلوم التطبيقية

م	الجائزة	الكلية
١	المركز الأول والمركز الثاني في مسابقة تصميم شعار مشروع صلالة للغاز البترولي المسال.	صلالة
٣	المركز الأول في مسابقة أجمل صورة كشفية على مستوى الوطن العربي في مسابقة الصحيفة الكشفية الإلكترونية ٢٠١٤م.	عبري
٣	المركز الثاني في جائزة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة للإبداع الشبابي الفئة العمرية الثانية في مجال التصوير الضوئي.	عبري
٤	المركز الأول والمركز الثاني في مسابقة ساس ٤٨ لريادة الأعمال، (هيئة تقنية المعلومات).	صحار
٥	سفراء نماء، من ضمن المتأهلين العشرة حيث مُنحوا رحلة إلى دولة قطر.	صحار
٦	المركز الأول في جائزة الرؤية لأفضل مشروع إعلامي ٢٠١٥م.	نزوى
٧	المركز الأول في مجال التصميم في مسابقة إبداعات شبابية (وزارة الشؤون الرياضية).	نزوى
٨	المركز الثاني في مسابقة رواد (ندوة تقييم سيح الشامخات).	نزوى
٩	المركز الأول في مسابقة التصوير على مستوى السلطنة ٢٠١٥م.	نزوى
١٠	المركز الأول على مستوى السلطنة في مسابقة مجلس البحث العلمي للبحوث الطلابية في مجال تقنية المعلومات.	الرستاق
١١	المركز الأول في مسابقة خطتي التي نظمتها إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة الداخلية.	الرستاق
١٢	المركز الأول على مستوى السلطنة في المحور الثالث في مسابقة الخطابة البيئية ٢٠١٥ م.	الرستاق
١٣	المركز الثاني على مستوى الوطن العربي في المحور الأول في مسابقة الخطابة البيئة، (دبي) ٢٠١٥ م.	الرستاق
١٤	المركز الأول في ملتقى السلامة المعلوماتية كأفضل حملة طلابية بعنوان: (جيل واعد بفكر آمن) ٢٠١٥م.	صور
١٥	المركز الثالث في مهرجان كالدونيان الهندسية السنيمائي الأول للأفلام القصيرة، ٢٠١٥م.	صور

٣-١-٣ ضمان الجودة والاعتماد

ممَّا هو متعارفٌ عليه على الصعيد الدولي أن المسؤولية الأولى عن ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي نفسها. وعليه؛ فإن كليات العلوم التطبيقية هي المسؤول الأول عن ضمان الجودة المؤسسية وضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تطرحها، والتحسين المستمر لأنشطتها. وفي هذا الشأن عملت الكليات على إنشاء أقسام لضمان الجودة في كل كلية تعمل على متابعة ضمان الجودة ونشر ثقافتها في الكلية. كما تعمل على متابعة الخطط التي تضعها المديرية العامة للكليات وتعد التقارير الدورية والمؤشرات التي تحققت في مجال ضمان الجودة والتحديات التي تواجهها.

وإيمانا من المديرية بأهمية التكامل فيما بينها وبين الكليات الست التي تشرف عليها الوزارة في شأنِ تعزيز الجودة؛ فقد قامت بتشكيل اللجنة التوجيهية لضمان الجودة، والتي تتمثل مهامها في: رسم التوجهات الاستراتيجية وأولويات العمل بما يتناسب مع الخطة الاستراتيجية للكليات والمستجدات على صعيد العمل الداخلي بالوزارة والكليات أو ما يستجد على الساحة الوطنية، والتنسيق وتبادل البيانات والمعلومات بين منتسبي منظومة الكليات الست التي تشرف عليها الوزارة في الشؤون الأكاديمية والأكاديمية المساندة.

وفي إطار وضع آلية لتقييم أداء الكليات وتطويرها ومعرفة المعوقات التي تقف حيال تقدم الأداء فيها، ووضع الاقتراحات التي تتضمن الحلول المناسبة لها طُبِّقَ مشروع مؤشرات الأداء في العام الأكاديمي ٢٠١٢/٢٠١٣م الذي تضمن عددًا من المؤشرات الموزعة على خمسة أهداف رئيسية. وأظهرت نتائج المشروع بأن أداء كليات العلوم التطبيقية في مجملها كان جيدًا.

وبعد انتهاء المشروع واستعراض النتائج واستخدامها أداةً لتطوير الكليات رُوجِعتْ المؤشرات وطُوِّرَت لكي تقيس توجهات الوزارة العامة وخططها والخطة الاستراتيجية للكليات الست وبعض الجوانب الهامة التي جاءت في توصيات تقارير تدقيق الجودة الصادرة عن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. وبدأت المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية بتطبيق المشروع في دورته الثانية هذ العام.

وفي إطار حرص الوزارة على إعطاء البرامج الأكاديمية لكليات العلوم التطبيقية الصبغة الدولية، وتحقيقًا للتعاون مع الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي؛ فقد سعت كليات العلوم التطبيقية للحصول على اعتماد برامجها من مؤسسات دولية مرموقة فقد بدأت كلية العلوم التطبيقية بصحار العمل للحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرنامج الهندسة من الهيئة الأمريكية لاعتماد برامج الهندسة والتكنولوجيا (ABET) وبالتعاون مع جامعة السلطان قابوس في إطار اتفاقية التعاون الأكاديمي بين الوزارة والجامعة للاستفادة من خبراتها في هذا المجال.

وإيمانا من الكليات بالتواصل مع الخريجين لتوفير تغذية راجعة لها عن مدى جودة اعداد طلبتها وتأهيلهم لتلبية متطلبات سوق العمل ، وتحقيقا للهدف السادس في استراتيجيتها والمتمثل في تعزيز هوية الخريجين؛ قامت كليات العلوم التطبيقية بتأسيس قاعدة بيانات إلكترونية لخريجيها منذ عام ١٩٧٥ م وحتى ٢٠٠٨م والتي سجل فيها ما يربو على ١٢٠٠ خريج، كما عُقِد ملتقى الخريجين الأول لكليات العلوم التطبيقية في رحاب كلية التربية بالرستاق في إبريل ٢٠١٦ م حضره أكثر من ٧٠٠ خريج من خريجي الأعوام المذكورة، وستستمر الملتقيات للدفعات الأخرى مستقبلًا.

وتقوم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بدور حيوي ومكمِّل لدور الوزارة في ضمان جودة التعليم العالي؛ فقد أنهت الهيئة مرحلة تدقيق الجودة لكليات العلوم التطبيقية، وأصدرت تقريرًا عن كل كلية. وقد عملت الوزارة من خلال المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية على وضع خطط علاجية لكل التوصيات التي وردت في تقارير الجودة ونفذت عددًا من الزيارات الميدانية لمتابعة تنفيذها.

وفي إطار الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وتبادل الخبرات؛ وضعت الكليات برنامجًا أكاديميًا/ ثقافيًا للتبادل الطلابي والتدريب يُرْسَلُ من خلاله مجموعة من الطلبة للدراسة في الجامعات أو التدريب العملي في مؤسسات وشركات عالمية ذات علاقة بالبرامج المطروحة في كليات العلوم التطبيقية بُغيَةَ إكسابهم معارف ومهارات جديدة، وتنمية مداركهم وصقل شخصياتهم من جهة أخرى، وفي المقابل تقوم تلك المؤسسات الشريكة بإرسال مجموعة مماثلة من الطلبة للدراسة والتدريب في الكليات. جدول (٣-٣).

جدول (٣-٣) المؤسسات وأعداد الطلاب في برنامج التبادل الطلابي

العام الأكاديمي	اسم المؤسسة	عدد الطلبة
٢٠١٣/٢٠١٤م	جامعة الأخوين بالمغرب	٢٠
	جامعة العلوم التطبيقية بفنلندا	٣٦
	جامعة ويلفرهامبتون ببريطانيا	٣٦
	جامعة RMIT بأستراليا	١٥
٢٠١٤/٢٠١٥م	Symbiosis International University (India)	٧٦
	جامعة الأخوين بالمغرب	٢٠
	عدد من الشركات المتخصصة بفنلندا	٨
المجموع		٢١١

٣-١-٤ ريادة الأعمال والعلاقة مع قطاع الأعمال والمجتمع

تعد ريادة الأعمال إحدى أهم التوجهات العالمية الحالية لتشجيع التوظيف الذاتي والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني. وسعت كليات العلوم التطبيقية إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال بها وتعزيزها وتزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات اللازمة لريادة الأعمال؛ وعليه يدرس جميع طلاب كليات العلوم التطبيقية مقرراً إلزاميا في ريادة الأعمال منذ العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م مما أكسب الكليات خبرة جيدة في هذا المجال. وفي ضوء الخبرة المكتسبة كُلِّفَتْ كليات العلوم التطبيقية لقيادة فريق مكون من مختلف مؤسسات التعليم العالي لوضع مقرر في ريادة الأعمال يدرس في جميع مؤسسات التعليم العالي؛ تنفيذًا لقرار ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سيح الشامخات ٢٠١٥م. ومن جهة أخرى أسسّتْ الكليات جائزة في ريادة الأعمال ضمن مسابقات الإبداع الطلابي لكليات العلوم التطبيقية لتحفيز الطلاب على الاجتهاد في هذا المجال، وطوّرت معرض الوظائف ليصبح معرض الوظائف وريادة الأعمال ابتداءً من العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤ م مُنِحتْ -منْ خلالهِ- مساحةٌ للمشاركات الطلابية بالإضافة للأنشطة وورش العمل المتعلقة بريادة الأعمال على هامش المعرض.

وسعت الكليات لتحقيق الهدف الخامس ضمن خطتها الاستراتيجية والذي يهدف إلى تطوير العلاقة مع قطاع الصناعة وخدمة المجتمع لخلق شراكات مع الشركات بما يدعم مختلف أنشطة الكليات ويحققُ أدوارها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبناءً عليه دعمت الكثير من الشركات الكليات بمبالغ تجاوزت مليونين ريال عماني بين العامين الأكاديميين: (٢٠١٤-٢٠١٥ م) و (٢٠١٥-٢٠١٦ م) وُظِّفَتْ في دعم البنى الأساسية المتعلقة بالعملية التعليمية، وقد اشتُرِيَتْ مجموعة من الأجهزة لبرنامج التقنية الحيوية وأُنشِئَتْ قاعة متعددة الأغراض بكلية العلوم التطبيقية بعبري، بالإضافة إلى رعاية بعض الشركات لعدد من الفعاليات التي تقوم بها الكليات. كما وقَّعتْ الكليات على مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة لتعزيز العمل في مختلف المجالات المتعلقة بعملها.

أما في إطارِ خدمة المجتمع؛ فإن للكليات دورًا فاعلًا في ذلك من خلال الدورات والورش التدريبية التي تقدمها بصورة مستقلة أو بالشراكة مع بعض الجهات ومنها الدورات الموجهة للمجتمع في مختبرات البرمجيات مفتوحة المصدر والتي تقدم بالشراكة مع هيئة تقنية المعلومات. كما يستفيد المجتمع من المرافق والتجهيزات الموجودة في الكليات في الفعاليات العامة والخاصة. ومن جانب آخر تقدّمُ الكليات –بصورةٍ فاعلةٍ- خبراتها في الفعاليات العلمية والثقافية والاجتماعية على المستوى الوطني وفي المحافظات القريبة منها. وفي الوقت ذاته توجّهُ المشاريع التي يقوم بها الطلبة نحو احتياجات المؤسسات الحكومية والخاصة لربط الطلاب بالواقع الفعلي، ولتوظيف جهودهم العلمية نحو خدمة المجتمع.

٣-١-٥ برامج التأهيل والتدريب

تحرص وزارة التعليم العالي على توفير بيئة ملائمة للعمل الإداري والفني والأكاديمي في كليات العلوم التطبيقية من خلال توفير التدريب والتأهيل لموظفي الكليات (من الأكاديميين والأكاديميين المساندين والإداريين) في مختلف المجالات؛ وذلك لرفع مستوى كفاءتهم في جميع النواحي الأكاديمية والإدارية والفنية والتنظيمية بالإضافة إلى المهارات الشخصية، وتنفذ الوزارة سنويًا عددًا من البرامج كان من أبرزها:

- برنامج المعيدين السنوي وهو ابتعاث الخريجين المجيدين من كليات العلوم التطبيقية ممن تنطبق عليه شروط المنافسة للحصول على شهادة الماجستير في التخصصات المطلوبة للكليات، وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين في هذا برنامج (٢١١) منذ البدء في تنفيذه في العام الأكاديمي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

- ابتعاث عدد من الأكاديميين سنويًا لاستكمال درجة الدكتوراه، حيث استفاد منه (٣٦) عضواً بالابتعاث لدراسة الدكتوراه من أصل (٤٢) في الخطة الخمسية الثامنة. وقد بلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية بالكليات في العام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م (٥٨٥) عضواً، منهم عدد (٣٠١) من العمانيين الذين يشكلون نسبة قدرها (٥١,٥٪)، من إجمالي الأكاديميين العاملين بالكليات، وهي نسبة جيدة في تعمين الوظائف الأكاديمية علمًا بأن هذه الوظائف تتطلب لشغلها كفاءات بشرية ذات مؤهلات علمية عُليا (الماجستير والدكتوراه)، وتتدرج فيها رتب علمية مختلفة يتطلب شغلها شروط ومعايير علمية وأكاديمية متعددة ومُدَد زمنية للحصول عليها.

- برنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس العمانيين الجدد، والذي يخضع جميع الأكاديميين العمانيين من غير حملة المؤهلات التربوية من خلاله لبرنامج إعداد متكامل ويتضمن مرحلتين أساسيتين: أولهما تكون داخل الكلية، وثانيهما عبارة عن ورشة مكثفة لمدة أسبوعين تعقد عادة في ديوان عام الوزارة. وقد بلغ العدد الإجمالي للمشاركين في البرنامج (٥٣) عضو هيئة تدريس منذ عام ٢٠١١ م حتى الآن.

- تدريب موظفي كليات العلوم التطبيقية ضمن برنامج تنمية الموارد البشرية التي تنفذه الوزارة لموظفيها كافة. وبلغ عدد الموظفين الذين تدربوا داخل السلطنة وخارجها (٢٨٠) موظف وموظفة خلال عام ٢٠١٥م. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التعمين في الهيئة الأكاديمية المساندة والهيئة الإدارية بلغت ١٠٠٪ في جميع الكليات.

٣-١-٦ البحث العلمي

تساهم كليات العلوم التطبيقية في نشاط البحث العلمي في السلطنة من خلال الأبحاث التي ينفذها أعضاء الهيئة الاكاديمية والطلبة. ويدعم مجلس البحث العلمي المشاريع البحثية عبر برنامج المنح البحثية المفتوحة؛ فقد رُبِطَتْ كليات العلوم التطبيقية بالنظام الإلكتروني للمجلس لتقديم مقترحات البحوث والمشاركة في برنامج دعم بحوث الطلاب.

وحصلت كليات العلوم التطبيقية على أربع منح بحثية ضمن برنامج المنح البحثية المفتوحة التي يقدمها مجلس البحث العلمي والتي أُنجِزّتْ خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٥م). كما حصل طلبة كليات العلوم التطبيقية على سبع منح ضمن برنامج بحوث الطالب المقدم من مجلس البحث العلمي في عام ٢٠١٥م.

ويساهم أعضاء الهيئة الاكاديمية في الكليات في البحث العلمي من خلال البحوث العلمية المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة والتي بلغ عددها (٤٣٣) بحثًا علميًّا خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤م)، كما يشارك عدد منهم في المؤتمرات المحلية والدولية.

وتصدر كليات العلوم التطبيقية المجلة العمانية للعلوم التطبيقية وهي مجلة دورية سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الأكاديمية والعلمية. وقد صدر العدد الخامس منها.

٣-١-٧ البنية الأساسية والبيئة الرقمية

تحرص الوزارة على تحديث البنية الأساسية للعملية التعليمية بكليات العلوم التطبيقية؛ وعليهِ دشَّنَتْ عددًا من المشاريع الحيوية التي تلبي متطلبات المرحلتين: الحالية والمستقبلية للكليات خلال الخطة الخمسية الثامنة، وكان من أهمها:

- مختبرات الهندسة وورش الهندسة بكلية العلوم التطبيقية بصحار بتكلفة مالية بلغت (٤،٨٤١،٥٠٠) ريال عماني شملت بناء المختبرات والورشة وتجهيزها.
- الاستديوهات الرقمية في ثلاث كليات: (صور، صلالة، نزوى)؛ وذلك لدعم برنامج الاتصال الجماهيري بتكلفة قدرها (٨٣٠،٠٠٠) و (٢٥٠،٠٠٠) و (٢٥٠،٠٠٠) ريال عماني على التوالي.

- ورشة التصميم بكلية العلوم التطبيقية بنزوى بتكلفة مالية بلغت (٥٠،٠٠٠) ريال عماني وهي تخدم برنامج التصميم.
- مختبر البرمجيات المفتوحة المصدر بكلية صحار وعبري بالتعاون مع هيئة تقنية المعلومات وستستكمل هذه المختبرات في الكليات الأخرى تباعا مع الأخذ في الحُسبان الظروف الاقتصادية العامة في الدولة، علما بأن هذه المختبرات توظف لخدمة المجتمع بالإضافة لاستخدامها لأغراض التدريس بالكلية.
- تجهيز مختبرات التقنية الحيوية بكلية صور بمبلغ وقدره (٤٥١،١٢٥) ريال عماني ساهمت فيه الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال بمبلغ قدره (٢١٦،٦٠٠) ريال عماني.

وفي إطار استراتيجية عمان الرقمية التي تدعو إلى تطوير الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية تعمل الكليات على تطوير البيئة الرقمية وتعزيزها من خلال استخدام التقنية الحديثة في إنجاز أعمالها اليومية وتقديم خدماتها للمتعاملين معها، وذلك لرفع كفاءة الأداء واختصار الوقت وتوفير الموارد. ومن أبرز ما حققته الكليات في هذا المجال التالي:

- ربط الكليات الست بمنظومة العمل الإلكترونية للوزارة (أساس) في عام ٢٠١٥ م وهو نظام مراسلات إلكتروني.
- بناء نظام إلكتروني للتقدم للوظائف الأكاديمية في الكليات إلكترونيا منذ عام ٢٠١٥.
- تطوير الموقع الإلكتروني الموحد للكليات ليصبح موقعا تفاعليا منذ عام ٢٠١٤م.
- وتعد البيئة الرقمية بالمديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية محوراً أساسياً لدعم العملية التعليمية؛ فمن خلال مركز النظم الإلكترونية الأكاديمية بالمديرية تعمل الكليات على وضع استراتيجيات استخدام وتطوير أنظمة تقنية المعلومات والتعليم الإلكتروني بها مع توفير برامج أكاديمية ومناهج متطورة وتقنيات حديثة وأدوات تخصصية متميزة تواكب التوجهات العالمية. وقد عملت الكليات على استخدام نظام البلاك بورد في العملية التعليمية التعلمية، ونظام إدارة المكتبات السيمفوني بمراكز مصادر التعلم، كما وفَّرَتْ قاعدة البيانات (EBSCO) لمساعدة الباحثين في كليات العلوم التطبيقية على الحصول على مصادر معرفية تدعم البحث العلمي.

٣-١-٨ الأنظمة واللوائح

سعت كليات العلوم التطبيقية لتطوير منظومة العمل فيها بما يتزامنُ مع خطتها الاستراتيجية من خلال تطوير أنظمتها حيث طوَّرت الكليات (٢٧) سياسة تضع الأطر العامة التي تحكم العمل بمختلف جوانبه في كليات العلوم التطبيقية. كما راجعت الكليات الكثير من اللوائح التي تحكم آليات العمل فيها لتحقيق مواءمتها لمتطلبات الخطة الاستراتيجية لكليات العلوم التطبيقية، ومواكبتها للتطور الطبيعي لها وقطاع التعليم العالي على مستوى السلطنة والعالم، وكان من بينِ تلك اللوائح التي شملها التطوير: اللائحة التنفيذية لكليات العلوم التطبيقية، ولائحة النظام الأكاديمي، ولائحة المجلة العمانية للعلوم التطبيقية، كما وضعت لوائح جديدة في ضوء مستجدات العمل في الكليات وهي لائحة البحث العلمي ولائحة الاستشارات العلمية.

٣-١-٨ الرؤية المستقبلية لكليات العلوم التطبيقية

تناولت عدد من الدراسات إعادة هيكلة التعليم التقني والتطبيقي والتدريب المهني في السلطنة، ومنها: دراسة ديوان البلاط السلطاني المتعلقة بتقارير مجلس الدولة والشورى بشأن التعليم التقني والتطبيقي والتدريب المهني، ودراسة إعادة هيكلة التعليم، والاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ من قبل مجلس التعليم. وقد تداول مجلس التعليم وضع كليات العلوم التطبيقية والكليات التقنية ومراكز التدريب المهني بهدف ضمها في مؤسسة واحدة وقرر في اجتماعه الأول لعام ٢٠١٤م المنعقد في ٢٠١٤/١/١٢م تفويض رئيس المجلس لرفع توصية للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد – حفظه الله ورعاه- تنص على ما يلي:

- إنشاء جامعة حكومية من خلال دمج كليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي والكليات التقنية التابعة لوزارة القوى العاملة.
- الإبقاء على مراكز التدريب المهني ومعاهد تدريب الصيادين تحت مظلة وزارة القوى العاملة.

٣-٢ تلبية احتياجات التعليم المدرسي من المعلمين والمعلمات

٣-٢-١ برنامج إعداد المعلم

في إطار التنامي في حاجة وزارة التربية والتعليم للمعلمين في قطاع التعليم المدرسي بالسلطنة وحرصها على جودة المخرجات التي تستوعبها الوظائف التدريسية؛ نفذت وزارة التربية والتعليم دراسة لتحديد احتياجاتها من المعلمين العمانيين حتى العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، وعرضتها على الأمانة العامة لمجلس التعليم حيث ناقش المجلس الدراسة واتخذ قرار رقم (٢٠١٥/٢/٦) الذي ينص على:

- تحويل كلية العلوم التطبيقية بالرستاق إلى كلية تقدم برامج تربوية تعنى بإعداد المعلمين بمسمى كلية التربية بالرستاق، مع النظر مستقبلًا في فتح برامج تربوية في كليات العلوم التطبيقية الأخرى وفق احتياجات وزارة التربية والتعليم.
- تقديم تصور للمجلس لتوسيع القبول في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس بما يسمح بزيادة عدد المقبولين بالكلية إلى ٦٠٠ طالب وطالبة.
- الموافقة للجامعات الخاصة التي تقدم برامج تربوية على تقديم برنامج التأهيل التربوي على أن تلتزم بتطبيق معايير القبول المعمول بها في جامعة السلطان قابوس ذاتها.

ووجه مجلس التعليم وزارة التربية والتعليم -بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي وجامعة السلطان قابوس وكذلك الجامعات الخاصة نحو وضع معايير الالتحاق ببرنامج التأهيل التربوي، وعملت هذه الجهات على وضع الشروط وإجراءات القبول بالبرنامج المذكور ورفعته إلى مجلس التعليم الذي وافق عليها في اجتماعه الثاني في مايو ٢٠١٦م وجاري العمل بها.

وتنفيذًا لقرار مجلس التعليم؛ فإن كلية العلوم التطبيقية بالرستاق شكلت فريق عمل يضم ممثلين منها ومن جامعة السلطان قابوس لإعداد المقررات الأكاديمية المطلوبة والتجهيزات اللازمة للتخصصات

الجديـدة. وعملت الوزارة على توفـير الهيئات الأكاديمية اللازمة لتدريس التخصصـات من خلال الكوادر العمانية الموجودة في الكليات من التخصصـات التربوية والتخصصـات الأخرى المرتبطة بها، كما سـيكون توفير الاحتياجات الإضافية عن طريق الآليات المعتمدة للتعيين في الوظائف الأكاديمية بالكليات.

وبدأت الكلية بطرح برنامج التربية لتخصصات (الرياضيات، والأحياء، والكيمياء، والفيزياء) هذا العام وكان عدد المقبولين فيها (٢٠٠) طالب وطالبة، و(١٠٠) طالب وطالبة في برنامج معلم اللغة الإنجليزية.

٣-٢-٢ البعثات الخارجية لإعداد المعلمين والمعلمات

وفي الإطـار ذاته، خصصـت وزارة التعليم العـالي عددًا من البعثات الخارجية وذلك وفـق رؤية وزارة التربية والتعليم في إعداد المعلم من خلال الابتعاث لبعض الدول المتقدمة في مجال التعليم لضمان جودة المخرجات وقدرتها على تطوير العملية التعليمية وذلك في تخصص الرياضيات والفيزياء والكيمياء، والأحياء واللغة الإنجليزية.

ودعما لجهود وزارة التربية والتعليم في توفير الهيئة التدريسـية المؤهلة خصصـت وزارة التعليم العالي (٣٩٠) بعثة خارجية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في التخصصات الآنفة الذكر في العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م. وبلـغ عـدد المقبولين فيهـا (٢٦) طالب وطالبة فقط. كما خصصـت الوزارة (١٠٠) بعثة خارجيـة في العام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م قُبِلَ فيها (٢١) طالب وطالبة وهو مؤشر لعزوف طلبة الدبلوم العام عن الالتحاق بتلك البعثات.

٣-٢-٣ برنامج توطين المعلمين في القرى البعيدة لبعض المحافظات

بناء على اعتماد مجلس التعليم لمشـروع توطين الوظائف التدريسـية في القرى البعيدة من خلال ابتعاث عدد من مخرجات دبلوم التعليم العام من أبناء هذه القرى لدراسة التخصصات التربوية في مؤسسات التعليم العالي المحلية والخارجية؛ سعيًا لسد العجز في أعداد المعلمين من أبناء القرى البعيدة شُكِّلَ فريق عمل من وزارة التعليم العـالي ووزارة التربية والتعليم لمناقشـة الآليات اللازمة لتنفيذ ذلك، وسـبل توطين الوظائف التدريسـية في تلك القـرى، وكذلك دراسـة إمكانية التوسـع في أعـداد المعلمين من أبناء المحافظة مسـتقبلًا. وقد وضـع فريق العمل برنامجًا يتكون من مرحلتين:

١. **برنامج التجسير التربوي:** يهدف البرنامج إلى تمكين الطلبة من المادة العلمية في تخصصات الرياضيات والعلوم (الفيزياء، والكيمياء، والأحياء) ويمتد لمدة أقصاها عام دراسي واحد. وقد حدد البرنامج شروط القبول للطلبة من القرى والمحافظات المستهدفة وعدد المقبولين سنويا.

٢. **برنامج السنة التأسيسية:** بعد اجتياز الطلبة لبرنامج التجسير التربوي يقبل في برنامج السنة التأسيسية الذي هو جزء من برنامج إعداد المعلم في كلية التربية بالرستاق.

وشكلت لجنة دائمة برئاسة وزارة التعليم العالي لإدارة المشروع تضم في عضويتها أعضاء من وزارة التربية والتعليم أفضَتْ إلى الاتفاق على أن:

- تتولى وزارة التربية والتعليم تحديد القرى المستهدفة التي يمكن أن تستفيد من البرنامج، كما تتولى كذلك إعداد اختبارات القبول في برنامج التجسير التربوي.
- تحديد مؤسسات التعليم العالي المتخصصة لإلحاق الطلبة فيها لدراسة التخصصات التربوية، وذلك بالتنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، وقد بدأ المشروع في سنته الأولى بكلية التربية بالرستاق على أن ينظر في موضوع فتح المجال في كليات العلوم التطبيقية الأخرى لتنفيذ المشروع بعد تقييم التجربة في كلية التربية بالرستاق. وقد خصِّصَ (١٠٠) مقعد للمشروع قُبِلَ فيها (٥٦) طالب وطالبة في العام الحالي.

٣-٣ سياسات التوظيف في كليات العلوم التطبيقية

وضعت المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية آلية لتعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية والتعاقد معهم، قد تضمنت مراحل التعيين بدءًا من الإعلان عن الوظائف، واستقبال الطلبات ودراستها وفرزها وإجراء المقابلات ومن ثَمَّ اختيار المرشحين وإشعارهم وتوزيعهم على الكليات. وتضمنت الآلية شروط شغل الوظائف الأكاديمية حسب اللقب العلمي، والدرجة المالية، والراتب الأساسي، والراتب الإجمالي، والحد الأدنى لشغل الوظيفة الذي يحدد المؤهل العلمي وسنوات الخبرة. أمَّا غير الأكاديميين فيكون توظيفهم طبقًا لنظام يتشابه مع الإجراءات المتبعة في الخدمة المدنية.

٣-٤ معايير الترقيات العلمية في كليات العلوم التطبيقية

تخضع الترقيات العلمية في كليات العلوم التطبيقية للائحة ترقية أعضاء هيئة التدريس العمانيين. ووضعت اللائحة وفق ضوابط ومعايير رصينة، ومماثلة للأعراف الأكاديمية المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي العريقة. وهذه المعايير تشمل المجالات الرئيسية الثلاثة: الإنتاج العلمي، والأداء التدريسي، وخدمة المجتمع.

وتضم مواد اللائحة إجراءات الترقية العلمية، وشروط الإنتاج العلمي المقدم للترقية وفقًا للدرجة العلمية المتقدم إليها، وعناصر تقييم الأداء التدريسي وعناصر تقييم خدمة المجتمع. وقد حُددَتْ أوزانٌ لكل من: الإنتاج العلمي بنسبةِ (٦٠٪)، والأداء التدريسي بمعدل (٢٥٪)، وخدمة المجتمع بنسبة (١٥٪). وحددت اللائحة شروط المحكمين للإنتاج العلمي. كما تتضمن اللائحة أليات العمل بعد صدور تقارير المحكمين في حالة موافقتهم على الترقية العلمية. وأعطت اللائحة حق التظلم للمتقدم للترقية العلمية يقدم للوزير خلال ٣٠ يوم من تاريخ علمه بقرار رفض ترقيته العلمية.

وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس العمانيين الذين حصلوا على الترقية العلمية منذ ٢٠١٠م (١٧) أكاديمياً، حصل (١٦) منهم على درجة أستاذ مشارك، وأكاديمي واحد حصل على درجة أستاذ.

المحور الرابع

التعليم العالي الخاص

المحور الرابع

التعليم العالي الخاص

٤-١ واقع التعليم العالي الخاص

في إطار حرص الدولة على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم العالي من خلال إنشاء جامعات وكليات خاصة. ونظراً للدور المحوري والمكمل الذي يلعبه القطاع الخاص مع ما تقوم به الحكومة من جهود في مجال التعليم العالي؛ قامت الحكومة بتقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات لهذا القطاع، بالإضافة إلى برنامج البعثات الداخلية للطلبة.

وتشرف الوزارة على مؤسسات التعليم العالي الخاصة من خلال المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة التي تعمل بناءً على الاختصاصات المناطة إليها على متابعة سير هذا القطاع طبْقًا لمعايير الجودة المنشودة في التعليم العالي وبما يكفل مخرجات ذات جودة تخدم سوق العمل وخطط التنمية في البلاد.

وقد شهد قطاع التعليم العالي الخاص بالسلطنة نمواً مضطرداً منذ انطلاقته في عام ١٩٩٥م من حيث: عدد مؤسساته، وأعداد الطلبة المقيدين فيه، وتنوع البرامج الأكاديمية المطروحة. فمن حيث العدد توسعت أعداد مؤسسات التعليم العالي الخاصة حتى بلغ عددها الآن (٢٨) مؤسسة تعليم عالٍ خاصة موزعة على مختلف محافظات السلطنة، من بينها ثماني جامعات وعشرون كلية خاصة. وحقق عدد الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة زيادة قدرها (٤, ٦٠٪) خلال الخطة الخمسية الثامنة.

أما من حيث البرامج الأكاديمية فإن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تقدم برامج متنوعة في التخصصات العلمية والإنسانية، كما أنها تواكب ما يستجد في سوق العمل من تخصصات جديدة؛ حرصاً منها على تأهيل الكوادر والكفاءات التي تلبي حاجة قطاعات العمل المختلفة.

وهنا لابد أن نشيد بالدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في توفير فرص الالتحاق بالتعليم العالي وتوفير فرص عمل لأبناء المحافظات التي تقعُ فيها حيث أنها تتوزع على مختلف محافظات السلطنة، فضلا عن كونها تمثل مراكز إشعاع فكري وثقافي يسهم في تنمية المجتمع المحلي لهذه المحافظات من خلال كوادرها الأكاديمية والبنية الأساسية فيها.

٤-١-١ الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة

ساهمت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في استيعاب الطلبة من حملة دبلوم التعليم العام حيث بلغ عدد الطلبة المقيدين فيها (٦٥٧٩٢) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م مشكلاً ما نسبته (٥١,٥٪) من إجمالي الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة داخل السلطنة. ويوضح الشكل (٤-١) نمو عدد الطلبة المقيدين بالتعليم العالي الخاص مقارنة بالطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية وذلك خلال الأعوام من (٢٠٠٦إلى ٢٠١٤ م).

شكل (١-٤) الطلبة المقيدين بالتعليم العالي في المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٤م)

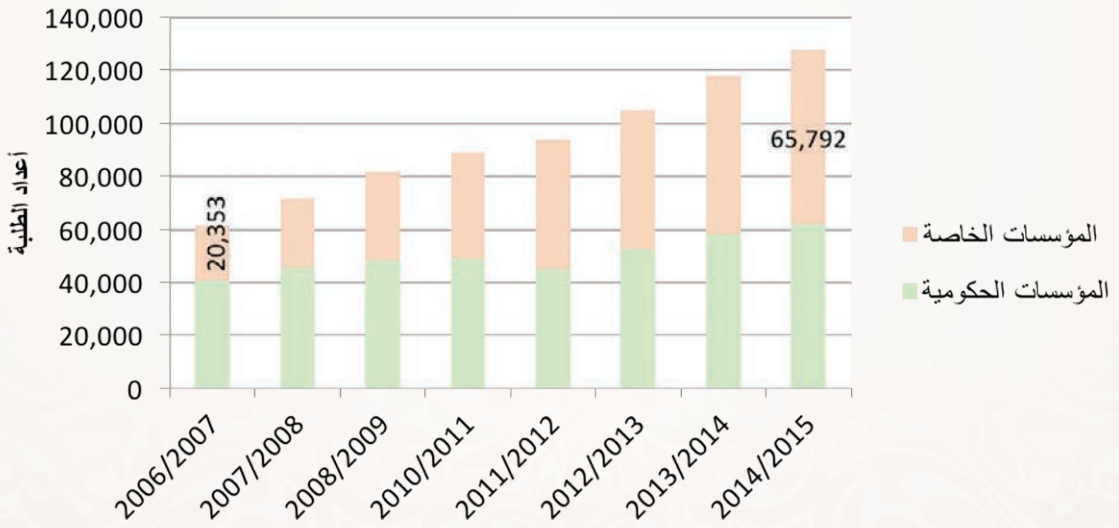

كما يدرس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بعض الطلبة غير العمانيين والذين بلغ عددهم (٣٢٦٤) طالب وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م وهو ما يمثل قُرابة (٥٪) من اجمالي الطلبة المقيدين بتلك المؤسسات. وتقدم أربع عشرة مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة برامج مختلفة في الدراسات العليا لدرجة الماجستير إذ بلغ عدد الطلبة المقيدين في تلك البرامج (٢٥٥٨) طالبا وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

٤-١-٢ البرامج الأكاديمية

تطرح مؤسسات التعليم العالي الخاصة برامج أكاديمية متنوعة وفي مختلف الحقول العلمية مثل: إدارة الأعمال، وتقنية المعلومات، والهندسة، والطب، والعلوم الاجتماعية والانسانية وغيرها. وفي الحين الذي تطرح فيه بعض المؤسسات برامج أكاديمية متنوعة وفي أكثر من حقل علمي، توجد مؤسسات متخصصة في طرح تخصصات تندرج تحت حقل علمي واحد مثل: العلوم الطبية، وطب الأسنان، والهندسة، وتقنية المعلومات والتصميم والسياحة والعلوم البحرية وغيرها.

ويوضح الشكل (٤-٢) توزيع الطلبة المقيدين للدرجة الجامعية الأولى في البرامج المختلفة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

شكل (٢-٤) توزيع الطلبة المقيدين للدرجة الجامعية الأولى حسب التخصص في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٤ - ٢٠١٥م

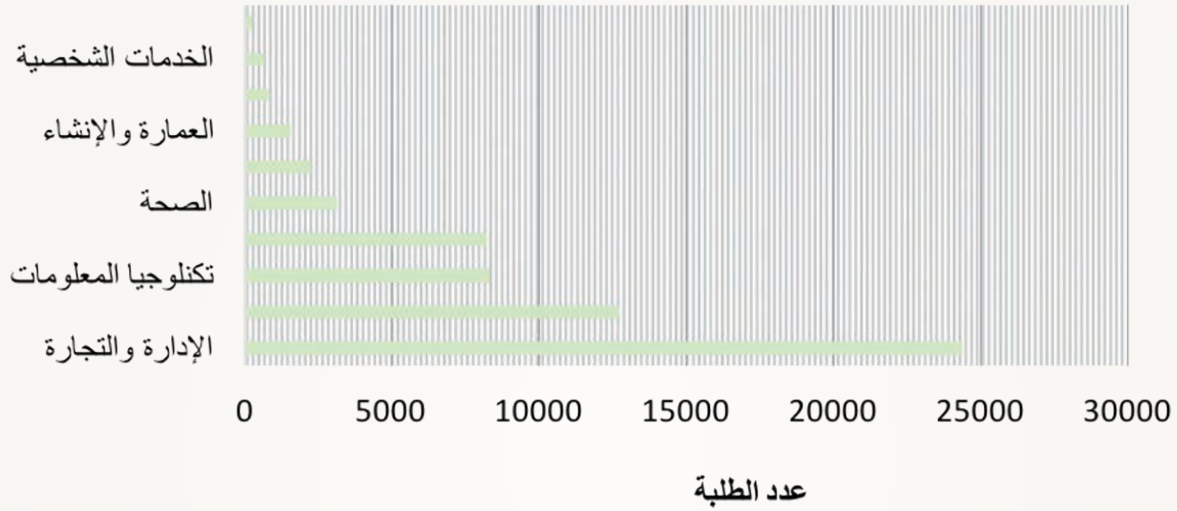

وحينئذٍ يرى البعض أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تطرح تخصصات مكررة ومتشابهة فيجدر التنويه إلى أمرين أساسيين وهما: أن تشابه المسميات لا يعني بالضرورة تشابه المحتوى الأكاديمي لهذه البرامج، حيث أن لكل مؤسسة نظامها الأكاديمي الخاص ورسالتها ورؤيتها التي تنعكس على ما تقدمه من برامج، كما أن اختلاف جهات الارتباط الأكاديمي الخارجية يضفي خصوصية مميزة لكل برنامج. وأما الأمر الآخر فهو أن حاجة السوق المحلي من بعض التخصصات لا يمكن أن تغطيها مؤسسة واحدة أو مؤسستين، ومن ثَمَّ لابد من وجود عدد كافٍ من المؤسسات التي تطرح التخصصات حتى تتمكن من استيعاب الطلبة الراغبين في تلك التخصصات. إضافة إلى أن وجود تخصصات متشابهة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة يُعَدُّ أمراً صحيا من حيث خلق روح المنافسة بين المؤسسات مما يعزز من جودة البرامج التي تقدمها إلى جانب الخدمات والمرافق.

وتجدر الإشـارة إلى أن مؤسسـات التعليم العالي لديها المرونة في التقدم بطلب طرح البرامج الأكاديمية حسب الحقول الأكاديمية المتخصصة بها والتي تتوافق مع خططها الاستراتيجية ورسالتها ورؤيتها وأهدافها التعليميـة وحاجـة سـوق العمل. وقـد عملت الوزارة على ضـمان جـودة البرامج الأكاديمية مـن خلال آلية الترخيـص البرامجـي التي تتلخص في الاسـتعانة بمقيمين خارجيين من شـتى المجـالات العلمية من داخل السلطنة وخارجها لتقييم طلبات الترخيص البرامجي. ولضمان تحقيق أكبر قدر من المواءمة بين متطلبات سوق العمل وما يطرح من برامج أكاديمية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ فقد اشترطت الوزارة على هذه المؤسسـات تقديم دراسـات جدوى عند التقدم بطرح أي برنامج أكاديمي جديد، ويؤدي عدم قدرة المؤسسة على إثبات وجود حاجة فعلية لسوق العمل من البرنامج المراد ترخيصه إلى عدم الموافقة عليه.

٤-١-٣ المرافق والبنى الأساسية

إن الوزارة تحرص على توفير البيئة التعليمية المناسـبة في مؤسسـات التعليم العالي الخاصـة من خلال تحديد اشـتراطات أساسية ينبغي للمؤسسـات التعليمية الالتزام بها عند إنشائها للمرافق والبنى الأساسية المرتبطة بالعملية التعليمية وفق دليل مواصفات ومعايير مباني مؤسسات التعليم العالي الذي أعدته الوزارة. وقد أكملت (٢٠) مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة مبانيها الدائمة في الحين الذي يُستكمل فيه بناء مباني بعض المؤسسات.

ولتنويع مصادر الدخل لهذه المؤسسات؛ أقر مجلس التعليم مؤخراً ضوابط الاستثمار التجاري في الأراضي الحكومية المخصصـة لها، والذي أتاح للمؤسسـات إمكانية اسـتغلال ما نسـبته ١٥٪ من المساحة الإجمالية للأرض للأغراض التجارية بما يتواءم مع الطبيعة التخصصية للمؤسسة.

٤-١-٤ البحث العلمي

تساهم مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مجالات البحث العلمي في السلطنة، وهو ما أكده التقرير السنوي الصادر عن مجلس البحث العلمي في عام ٢٠١٥م. فقد اعتمد المجلس أربعة بحوث ضمن برنامج المنح المفتوحة للجامعات الخاصة وهو ما يمثل (٥٠٪) من المنح البحثية المعتمدة لمؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠١٥م. كما حصلت الجامعات والكليات الخاصة على (٦١) بحثاً ضمن برنامج دعم بحوث الطلبة وهو ما يشكل (٦١٪) من البحوث المعتمدة لبرنامج دعم بحوث الطلبة في العام ذاته. كما في الشكل (٤-٣). ويقوم أعضاء الهيئة الأكاديمية بتنفيذ الكثير من البحوث العلمية ونشرها في الدوريات العلمية المحكمة أو المشاركة في المؤتمرات الدولية.

شكل (٣-٤) بحوث الطلبة المعتمدة ضمن برنامج دعم بحوث الطلبة لمجلس البحث العلمي في عام ٢٠١٥م

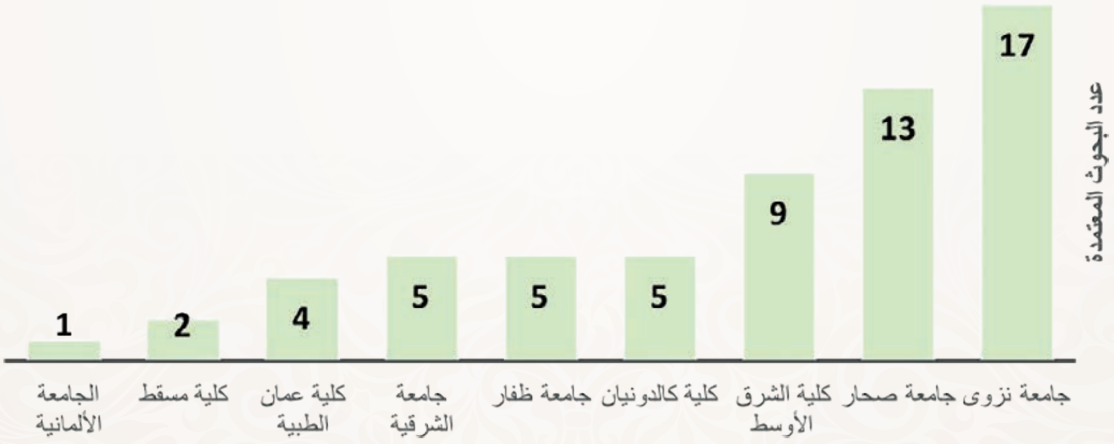

ويمثل الكرسي البحثي حول تطبيقات علوم المواد بجامعة نزوى بالتعاون مع جامعة كامبريدج البريطانية نموذجاً لمساهمة قطاع التعليم العالي الخاص في حركة البحث العلمي؛ إذ أثمر إنشاء الكرسي عن تأليف كتاب في مجال الكرسي ونشر ورقتين بحثيتين في مجلات علمية، كما شارك المختصون بالكرسي في (٧) مؤتمرات علمية تخصصية في مجالات بحوث الكرسي. كما تمَّ الحصول على (١٦) منحة لطلبة الماجستير و (٨) منح لطلبة الدكتوراه في مجالات بحث الكرسي. وبهذا؛ فقد ساهم إنشاء الكرسي مساهمة كبيرة في تطوير الشراكة بين الجامعتين في مجال البحث العلمي.

وتقوم كلية الهندسة بجامعة صحار بأبحاث علمية في مجال الطاقة المتجددة والخلايا الشمسية، وشاركت الكلية في المؤتمر الدولي الثالث عشر للمنظمة العالمية للطاقات المتجددة الذي عُقد في بريطانيا في أغسطس من هذا العام كما اختير مختبر جامعة صحار ضمن أفضل خمسة مختبرات في العالم في مجال الطاقة المتجددة والأول في مجال الخلايا الشمسية.

وانضمت عدد من الجامعات الخاصة إلى الشبكة العمانية للبحث العلمي والتعليم المشروع الوطني من مجلس البحث العلمي لتوفير بيئة محفزة للباحثين وإثراء التعاون البحثي والتعليم والاتصال بشبكات البحث العالمية للتواصل مع الباحثين الدوليين والمشاركة في الموارد البحثية والتعليمية.

٤-١-٥ العاملون في مؤسسات التعليم العالي الخاصة

يتوزع العاملون بمؤسسات التعليم العالي الخاصة ضمن أربع فئات، وهم: الإداريون والأكاديميون والأكاديميون المساندون والفنيون، وقد بلغ عددهم في هذه المؤسسات أربعة آلاف وثلاثة وخمسين (٤٠٥٣) موظفاً وموظفة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م، وشكل العُمانيون ما نسبته (٤٠٪) من إجمالي العاملين في كل الفئات المشار إليها. وبلغ عدد الأكاديميين (٢٥٨٨) أكاديمي وبنسبة تعمين بلغت (١٩٪)، وشكَّل الأكاديميون من حملة الدكتوراه ما نسبته (٣٢٪) بينما حملة الماجستير يمثلون (٥٠٪) من إجمالي الأكاديميين في العام ذاته الشكل (٤-٤).

شكل (٤-٤) توزيع الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة حسب المؤهل في العام الأكاديمي ٢٠١٤/ ٢٠١٥م

وتحظى نسبة التعمين باهتمام من قِبل الحكومة حيث أن هناك جهوداً حثيثة تبذلها اللجنة القطاعية للتعليم تحاول الوقوف على التحديات التي تواجهها المؤسسات في رفع نسب التعمين لديها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتذليل تلك التحديات والوصول إلى النسب التعمين المستهدفة. وخصص البرنامج الوطني للدراسات العليا الذي يطرح بعثات دراسية على مستوى الماجستير والبكالوريوس عدد من البعثات للأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي مما سوف يسهم في رفع نسبة التعمين في الهيئات الاكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

٤-١ -٦ القوانين واللوائح التنظيمية

حرصاً من الوزارة على تنظيم العمل الإداري والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتنفيذًا لعدد من السياسات العامة للتعليم العالي الخاص؛ قامت الوزارة خلال المدة المنصرمة بإصدار عدد من اللوائح التنظيمية وتحديثها، ومنها اللائحة التنظيمية لتشكيل مجالس أمناء الجامعات والكليات الخاصة التي توضح

ضـوابط تشـكيل هذه المجالس وشروط عضـويتها وتحديد اختصاصاتها وصـلاحياتها بما يتواءم مع المعايير السـليمة بشـأن الفصل بين السـلطة الإدارية والسـلطة الأكاديمية وبما يتيح اسـتقلالية القرارات الأكاديمية ويضـمن عدم تدخل المسـتثمرين في القرارات المتعلقة بالشـؤون الأكاديمية. كما قامت الوزارة ايضـاً بإصدار لائحة الترقيات الأكاديمية ولائحة التعيينات في الوظائف الأكاديمية كما سيوضحُ ذلك لاحقاً في هذا البيان.

٢-٤ ضمان الجودة في التعليم العالي الخاص

تعمـل وزارة التعليـم العالي مع نظيرتها الهيئـة العُمانية للاعتماد الأكاديمي في السـلطنة، لتحقيق الهدف المتعلق برفع مسـتوى الجودة في مؤسسـات التعليم العالي التي تقع تحت إشـرافها، وذلك وفقاً للسياسات التي أُقِـرَّت في هـذا الجانب. وتقوم الـوزارة بدور محوري في توجيه المؤسسـات نحو الرقي بجـودة أداءها من جهة ومتابعة تلك المؤسسات للتأكد من قيامها بتنفيذ كل ما يصدر عن الهيئة من قرارات او توصيات حول متطلبات تحقيق الجودة فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي قد أنهت المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي بما يعرف بتدقيق الجودة شـملت (٢٤) من مؤسسـات التعليم العالي الخاصة، وأصدرت تقارير مفصلة بذلك ومتاحـة على الموقع الإلكتروني للهيئـة وبدورها قامت وزارة التعليم العالي بمراجعـة وتحليل تلك التقارير فور صـدورها؛ للوقـوف على نقاط القوة والضـعف، مـع التركيز على الممارسـات الأكاديمية التي صـدرت بحقها توصـيات او توكيدات من قبل الهيئة، وهو ما يعني الحاجة إلى تصحيح الأوضاع بما يتفق مع المعايير المعتمدة. وتقوم الوزارة بمخاطبة المؤسسة لموافاتها بخطة علاجية لتدارك نقاط الضعف في إطار واضح من الإجراءات التي تزمع المؤسسة اتخاذها والمدة الزمنية اللازمة للتنفيذ. ويتبع ذلك تشكيل فريق من المختصين من الوزارة لزيارة المؤسسة والوقوف على التقدم المنجز في الخطة العلاجية وإبداء التوجيهات اللازمة للإسراع في عملية تصـحيح الأوضـاع، كما أن التزام المؤسسـة بتنفيذ الخطط العلاجية يعد أحد المعايير التي اعتمدتها الوزارة لتوزيع البعثات الداخلية.

وبدأت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في المرحلة الثانية للاعتماد المؤسسي (التقييم مقابل المعايير). وقامت بتطبيق الاعتماد المؤسسي التجريبي على عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي أبدت استعداداً للمشاركة في هذه المرحلة التجريبية من الاعتماد. وتقدمت -حاليا -عدة مؤسسات تعليم عالٍ خاصة بطلب الاعتماد المؤسسي إلى الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. وانطلاقاً من حرص بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الحصول على اعتماد برامجها الأكاديمية من مؤسسات دولية معروفة فقد حصلت تلك المؤسسات على اعتماد لبرامجها من هيئات اعتماد دولية.

ومن منطلق حرص الوزارة على تعزيز وتحسين كفاءة وجودة مؤسسات التعليم العالي الخاصة، مع التأكيد على مبدأ أن تحقيق الجودة تبقى مسئولية داخلية تنبع من المؤسسة ذاتها، فقد وجّهت الوزارة جميع تلك المؤسسات إلى إنشاء وحدات ضمان الجودة ضمن بنيتها التنظيمية تتبع لمكتب رئيس/عميد المؤسسة يناط إليها تنسيق إجراءات ضمان الجودة بمختلف وحدات المؤسسة، ومتابعة تنفيذ سياسات الجودة فيها، والتأكد من قيام المؤسسة بالإجراءات الكفيلة لوضع توصيات تقارير تدقيق الجودة موضع التنفيذ. وقد تجاوبت المؤسسات مع هذا التوجه؛ فأنشأت وحدات وأقسام معنية بالجودة وهناك متابعة جادة من الوزارة لتلك الوحدات من خلال زيارات ميدانية؛ للتأكد من سيرورة عمل هذه الوحدات بفاعلية وكفاءة عالية، ويعقب هذه الزيارات إصدار تقارير تحتوي على توصيات في حال وجود قصور في عمل هذه الوحدات.

وإلى جانب زيارات أقسام/ وحدات ضمان الجودة تنفذ الوزارة زيارات ميدانية أخرى ذات أهداف محددة ومتنوعة إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة وبصفة دائمة، تهدف في مجملها إلى الوقوف على مدى تطبيق المؤسسات للوائح والنظم، والتأكد من مدى التزامها بتهيئة المناخ التعليمي المناسب للطلبة والعاملين في تلك المؤسسات ومنها زيارات متابعة أوضاع طلبة الدراسات العليا، وزيارات ميدانية عند استحداث مبانٍ ومتطلبات مساندة جديدة، وزيارات ميدانية مختلفة الأهداف والأغراض تنفذ عند الضرورة.

وتحث وزارة التعليم العالي مؤسسات التعليم العالي الخاصة على بناء شراكات مع نظيراتها من المؤسسات الدولية المرموقة من خلال اتفاقيات للتعاون أو الارتباط الأكاديمي، تضمن استفادة المؤسسات العمانية من الخبرات الأكاديمية العالمية، وتضمن سلامة وجودة برامجها الدراسية من خلال الاستفادة من الخبرات العلمية والكفاءات الأكاديمية الخارجية؛ لتتمكن من خلالها من تطوير أنظمة جودتها الداخلية، كما يأتي ضمن هذا السياق، قيام الوزارة بتحليل التقارير التقييمية الصادرة من الجامعات الشريكة وفرق المقيمين الخارجيين، ثم حث المؤسسات على وضع خطط علاجية لتنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير ضمن إطار زمني محدد. ولمد المزيد من جسور التواصل مع المؤسسات؛ فقد خصصت الوزارة لقاءً سنويا يجمع بين وكيل الوزارة والمختصين بالوزارة مع ممثلي مؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ للوقوف على العقبات والتحديات التي قد تعيق جودة الأداء بالمؤسسات، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها.

كما تشارك الوزارة في أنشطة الشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي؛ كونها جهة معنية بتحقيق الأهداف المشتركة بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة لخلق روح التعاون بينها، وتبادل المعلومات والخبرات والمهارات ذات العلاقة بضمان الجودة مما يجعل من مؤسسات التعليم العالي منظومة متكاملة تعززها روح المشاركة. ويأتي دور الوزارة معززًا لدور الشبكة وذلك بتقديم التسهيلات اللازمة التي تعينها على تقديم خدماتها لمؤسسات التعليم العالي على أكمل وجه مثل تقديم الورش المختصة بقضايا جودة التعليم العالي، وتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي، واقتراح السياسات وتطوير الممارسات الرامية إلى تحقيق التعاون والتكامل بين الأعضاء.

٣-٤ معايير الترخيص لإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة

يختص مجلس التعليم بالموافقة على إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة بعد أن يتقدم المستثمرون بطلبهم إلى وزارة التعليم العالي مشفوعاً بملخص تنفيذي لدراسة منهجية للسوق المحلي توضح جدوى قيام المشروع، وتقديم ما يثبت مقدرة المستثمر المالية والمقدرة العلمية لفريق العمل معه في إدارة وتشغيل المشروع. وتضع الوزارة مجموعة

من الاشـتراطات قبل إخضـاع الدراسة للتقييم منها: أن تكون للتخصصـات المزمع طرحها قيمة مضافة لدعم التنمية المستدامة في السلطنة، وأن تكون متوافقة مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في السلطنة. كما تشترط وجود مذكرات تفاهم تعكس الرغبة في عقد اتفاقيات للارتباط أو التعاون الأكاديمي بين المؤسسـة المزمع إنشـاؤها ومؤسسـة / مؤسسـات تعليـم عالٍ خارجية ذات سـمعة أكاديمية وخبرة واسـعة في مجال التعليم العالي. وتعطـى الأولوية -حالياً -للمؤسسات المقترح إنشاؤها خارج محافظة مسقط؛ حرصاً على توسيع نطاق انتشار تلك المؤسسات على ربوع السلطنة على أن توضـح الدراسـات جدوى قيامها في المحافظات المقترحة. وتجدر الإشارة إلى أن الأنظمة المعمول بها تقتضي ألا يكون من بين المستثمرين أحد العاملين في مجلس التعليم أو وزارة التعليم العالي أو الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي.

وتمر عملية الترخيص المؤسسي بمجموعة من المراحل تبدأ بمرحلة تقديم الطلب من المؤسسين ومن ثم فحصه ودراسـته من قبل الوزارة وتنتهي برفعه للجنة الترخيص المؤسسـي والبرامجي المشكّلة بقرار وزاري يرأسها وكيل الوزارة وتضـم في عضـويتها مختصـين من الوزارة والجهات الأخـرى ذات العلاقة، منهـا: وزارة القوى العاملة، ووزارة الصـحة، وجامعـة السـلطان قابوس. أما المرحلة الثانيـة فتبدأ بعد إقرار اللجنة علـى الطلب وإحالته إلى لجنة فنية لدراسة الطلب والتوصية من حيث المبدأ بالموافقة أو بعدم الموافقة على الطلب، وتنتهي بموافقة مجلس التعليم على الإنشاء من حيث المبدأ أو رفضه. وفي حال الموافقة يُبَلَّغُ المستثمرون بتقديم دراسة جدوى متكاملة تقوم بإعدادها مكاتب استشارية متخصصة لتبدأ معها المرحلة الثالثة التي تمتد حتى صدور قرار إنشاء المؤسسة. وتبدأ المرحلة الرابعة (والأخيرة) من تاريخ إبلاغ المؤسسـين بقرار الإنشاء وحتى صدور قرار بدء الدراسة في المؤسسة. وتتطلب كل مرحلة من المراحل المشـار إليها اسـتيفاء الطلب لمجموعة من المتطلبات والاشـتراطات الموضـحة في الدليل الاسترشادي الذي أصدرته الوزارة لهذا الغرض ومتاحة لمن يرغب على الموقع الإلكتروني للوزارة.

وفيما يتعلق بالتوسـع في إنشـاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة؛ فقد أصدر مجلس التعليم في العام ٢٠١٣ م قرارًا بوقف الاسـتثمار في التعليم العالي، تبعه تجديد العمل بهذا القرار حتى سـنة ٢٠١٩م؛ ليتسـنى مراجعة إجراءات الاستثمار وتطويرها.

٤ – ٤ سياسات التوظيف في مؤسسات التعليم العالي الخاصة

تقوم مؤسسات التعليم العالي الخاصة بوضع سياسات التوظيف في مؤسساتها وفق احتياجاتها الفعلية من الكوادر العاملة المؤهلة وبما ينسجم مع السياسات العامة ذات العلاقة المعتمدة بوزارة القوى العاملة. وقد أصدرت وزارة التعليم العالي القرار الوزاري رقم (٢٠١٦/٢) الذي يحدد الضوابط والمعايير المنظمة للتعيين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة. وتضمنت الشروط العامة للتعيين في الوظائف الإدارية العليا والأكاديمية والأكاديمية المساندة، وقد حددت من ضمن بنودها ضرورة مراعاة نسب التعمين التي أُقِرَّتْ من جهة الاختصاص بالدولة فيما يتعلق بالتعيين في الكادر الأكاديمي والإداري والفني ومراعاة تنوع الثقافات والأنظمة التعليمية التي ينتمي إليها المرشحون الوافدون وذلك لإثراء المؤسسة بمؤهلات وخبرات متنوعة مع إعطاء الأولوية للمتقدمين من العمانيين، وقد حددت اللائحة الشروط الدنيا التي على المؤسسات الالتزام بها. وقد حددت تلك الاشتراطات وفقاً لمعايير الجودة التي نطمح الوصول إليها وبما يضمن مخرجات ذات جودة وكفاءة عالية مؤهلة تأهيلاً علمياً وعملياً.

٤-٥ معايير الترقيات العلمية في الجامعات والكليات الخاصة

تسعى الوزارة إلى إيجاد أنظمة أكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة متوافقة مع الممارسات الأكاديمية المحلية والعالمية. وقد أُصدِرت في هذا الإطار لائحة استرشادية للترقيات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي صدرت بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٤/٢) الصادر بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٤م، واشتملت اللائحة على الأسس والضوابط التي تحكم ترقية عضو هيئة التدريس إلى رتبة أستاذ مساعد فأعلى وهذه اللائحة تمثل الحد الأدنى من ضوابط الترقيات ومعاييرها على أن تضع كل مؤسسة معايير وضوابط بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة؛ وذلك لإعطائها مساحة من المرونة مراعاةً لبعض الاختلافات الأكاديمية بين تلك المؤسسات والتي تنتج من اختلاف الأنظمة المتبعة في جهات الارتباط الأكاديمي.

وتضمنت اللائحة شروط الترقية العلمية المتعلقة بالبحوث العلمية والأداء التدريسي، وخدمة المجتمع، ومواصفات لجان الترقية العلمية والتحكيم واختصاصاتها. وأعطت اللائحة حقاً للمتقدم للترقية العلمية التظلم من قرار الرفض يرفعه إلى رئيس المؤسسة.

المحور الخامس

الإسكان الطلابي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة

المحور الخامس

الإسكان الطلابي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة

بهدف توفير البيئة السكنية المناسبة للطالب الجامعي، وفّرت بعضُ مؤسسات التعليم العالي في السلطنة وحدات سكنية داخل الحرم الجامعي إيمانًا منها بأن ذلك سيوفر المناخ الدراسي الملائم وسيعمل على تفاعل الطلاب مع أقرانهم الذين يأتون من مختلف محافظات السلطنة بما يسهم في صقل شخصياتهم وقدراتهم.

٥-١ الإسكان الطلابي في كليات العلوم التطبيقية

توفر كليات العلوم التطبيقية الإسكان الطلابي للطالبات فقط، وهو يأتي ضمن هيكلة مراكز الخدمات الطلابية في كليات العلوم التطبيقية: (بصور وعبري وكلية التربية بالرستاق)، ويكون توزيع الطالبات فيها من مختلف مناطق السلطنة وطالبات المنح الدراسية حسب الطاقة الاستيعابية لها. ويتم القبول للإقامة بالسكن الطلابي حسب المسافة حيث تعطى الأولوية لتسكين الطالبات اللواتي يبعد مكان إقامتهن عن موقع المؤسسة ١٠٠ كم أو أكثر، أو الطالبات المقيمات في المناطق الجبلية والأودية الوعرة، وبعد ذلك يكون تسكين طالبات المناطق التي تبعد بمسافة تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠كم حسب الشواغر المتوفرة.

وينظم الإسكان الطلابي لائحة خاصة به تضم المهام الإدارية والإشرافية لمسؤولة المشرفات ومشرفات السكن بالإضافة إلى جميع ما يصرح أو يحظر القيام به للطالبة داخل الإسكان السكن الطلابي والعقوبات الجائز توقيعها عليها في حال مخالفتها للائحة. كما توضح اللائحة نظام الخروج والدخول من السكن) لطلابي وأوقات الزيارات فيها فضلاً عن جميع الإجراءات الإدارية التي تضمن تنظيم العمل بناءً على رؤية واضحة. ويُعمَدُ إلى تعريف الطالبات بتلك الأنظمة فور التحاقهن بالكلية ضمن برنامج الأسبوع التعريفي. كما يُسَلَّمُ ولي الأمر -عند إحضار الطالبة- استمارة الالتحاق بالإسكان الطلابي يوضح فيها جميع البيانات المتعلقة بولي الأمر والطالبة،

والمصرحين الذين يسمح لهم بأخذ الطالبة من السكن أو زيارتها شريطة اعتماد تلك الاستمارة رسميًّا من مكتب والي المنطقة ويسري العمل بالبيانات الموجودة بها طوال مدة إقامة الطالبة في السكن الطلابي حيث يكون خروجها في أوقات مغادرة السكن وفق نموذج يعد لذلك الغرض بعد التأكد من وجود اسم المصرح ضمن بيانات الطالبة واعتماد التصريح للخروج من قبل المشرفة.

ويقع السكن الطلابي بكليتي العلوم التطبيقية بعبري والرستاق بحرم الكلية في حين كلية العلوم التطبيقية بصور لديها مساكن مستأجرة، ويحوي السكن الطلابي على عدد من الخدمات، منها: الغرف المجهزة بالأثاث اللازم، كما توجد غرف أو صالات لمطالعة التلفزيون واستراحات بجميع الأدوار بتلك الوحدات بالإضافة إلى ملاعب رياضية ومطعم. كما تتعاقد كل كلية مع شركات للصيانة والنظافة لضمان تقديم خدمة ذات جودة.

بلغ إجمالي عدد الطالبات في هذه المساكن (٢١٣٤) طالبة موزعة على النحو التالي:

- مساكن كلية العلوم التطبيقية بعبري تضم ٨٢٧ طالبة.
- مساكن كلية العلوم التطبيقية بصور تضم ٤٩٥ طالبة.
- مساكن كلية العلوم التطبيقية بالرستاق تضم ٨١٢طالبة.

٥- ٢ الإسكان الطلابي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة

تعد المساكن الطلابية من الخدمات التي درجت معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالسلطنة على تقديمها للطلبة وبالأخص للطالبات. وقد بلغ عدد المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة عشرين (٢٠) مؤسسة تعليمية من أصل ثمانٍ وعشرين (٢٨) مؤسسة، منها سبع (٧) مؤسسات تقدم هذه الخدمة داخل حرمها الجامعي، في حين أن ثلاث عشرة (١٣) مؤسسة تقدم خدمة السكن من خلال مبانٍ سكنية مستأجرة قامت بتأهيلها لاستخدامها كمساكن جامعية تتوفر فيها اشتراطات الأمن والسلامة، الشكل (٥-١).

شكل (١-٥) عدد المساكن الطلابية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م

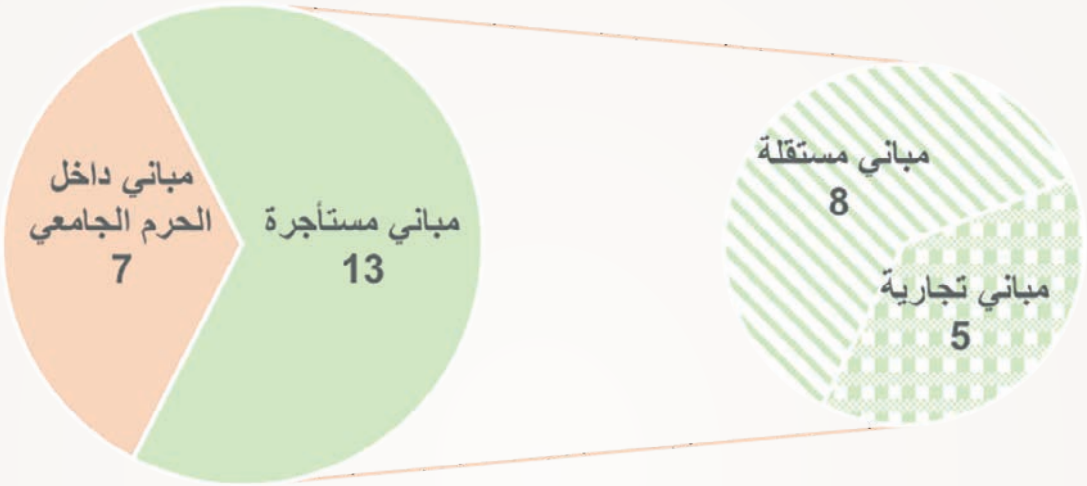

وتشرف الوزارة على المساكن الطلابية التابعة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة من خلال تُنَفِّذُ زيارات ميدانية سنوية للمساكن الطلابية للطالبات للوقوف على الخدمات المقدمة بها، والتأكد من توفر جوانب الأمن والسلامة بها، والاطلاع على القوانين واللوائح المنظمة لعملية الإسكان الطلابي. كما عَهِدت الوزارة خلال هذه الزيارات الاستماع إلى ملاحظات الطالبات بهدف التعرف على الصعوبات التي قد يواجهنها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها من أجل توفير بيئة سكنية ودراسية مناسبة.

وقد أصدرت الوزارة في هذا الشأن عدد من القرارات الوزارية والتعاميم التي تلزم مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتوفير المشرفات، وحراس الأمن على مدار الساعة، وتوفير المتطلبات الضرورية والخدمات الأساسية للمساكن الطلابية، ومراعاة الطلبة في رسوم التأجير.

وبالنسبة للمساكن الطلابية المؤجرة لطلبة مؤسسات التعليم العالي الخاصة والتي لا تقع تحت الإشراف المباشر من المؤسسات فإن الوزارة ليس لديها الصلاحيات للإشراف عليها ومتابعة الطلبة بها. إلا أن الوزارة تسعى جاهدة بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية مثل بلدية مسقط لإعداد مواصفات لتلك المباني المؤجرة للطلبة، وتؤكد الوزارة تفضيلها لإقامة الطالبات في المساكن ا الطلابية التابعة للمؤسسات لما يتوفر بها من معايير الأمن والسلامة وغيرها من الخدمات المهمة. كما تدعو الوزارة القطاع الخاص إلى أخذ زمام المبادرة نحو الاستثمار في هذا المجال من خلال توفير وحدات سكنية بالقرب من مؤسسات التعليم العالي تتوفر بها المستلزمات الضرورية ومتطلبات الأمن والسلامة كافة.

وتواجه مؤسسات التعليم العالي الخاصة عند تقديمها لخدمة السكن الطلابي بعض التحديات التي قد توثر على مستوى جودة الخدمة المقدمة بها والتي من أهمها:

- ارتفاع أسعار إيجارات المباني السكنية وخاصة في محافظة مسقط.
- عدم القدرة على إجراء التعديلات والإضافات اللازمة للمباني المستأجرة كمساكن للطلبة.
- عدم ملائمة تصاميم بعض المباني المستأجرة للشروط المحددة من قِبل الوزارة والموضحة في «دليل مواصفات ومعايير مباني مؤسسات التعليم العالي».
- ارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة بالسكن: الماء، الكهرباء، الأثاث، الأدوات الكهربائية، المشرفات، الحراس، الانترنت وغيرها.
- سوء استخدام بعض قاطنات السكن لمرافقه المختلفة مما يتسبب في المزيد من التكاليف على المؤسسة.

www.mohe.gov.om